www.facebook.com/ZaitonMagazine - zaiton.mag@gmail.com - www.zaitonmag.com
محلية اجتماعية ثقافية نصف شهرية مستقلة السنة الرابعة | 1 تشرين الثاني 2017

زيتون

العدد: 166

الكتاب المدرسي بين النظام والمعارضة.. ومدارس إدلب بلا كتاب

رسالة من نساء إدلب للمجتمع الدولي والفصائل المعارضة

أصدرت شبكة عدالة لنساء سوريا بيانا، طالبت فيه نساء إدلب المجتمع الدولي والمنظمات الدولية، بتحمل مسؤولياتهم، والتضامن مع أهالي إدلب، والضغط من أجل تحييد المدنيين، وحماية المرافق والمراكز الحيوية التي تقدم الخدمات الأساسية، التي تسمح للمدنيين والمدنيات بالبقاء.

كما طالب البيان الفصائل المسلحة بالخروج من المدن والبلدات، وعدم الاحتماء بالمدنيين واستخدامهم كدروع بشرية، بما يضمن تحييدهم ويحافظ على حياتهم.

وجاء في البيان الذي صدر منذ أيام: «نحن نساء إدلب نتوجه إليكم ضمن حملة للتضامن مع أهالينا، ونطالب بصوتهم، وصوت النازحين والنازحات، وجميع من وفد إليها، بحماية أولادنا وعائلاتنا، وذلك نظراً لخطورة الوضع اليوم في منطقتنا، إذ بتنا مخولات لنكون أصواتهم جميعاً، مع وجود ما يقارب ٢,٩ مليون نسمة، منهم الوافدين من عدة مناطق أخرى».

شبكة عدالة لنساء سوريا
Network Justice for syrian women

وأضاف البيان: «ببضع أسطر نحاول أن نختصر ما نعيشه من رعب وخوف على مصيرنا ومصير من تبقى من أسرنا، ونطالب منظمات المجتمع المدني، وكل من يريد المساهمة في إيقاف مأساتنا، بالوقوف إلى جانب أهالي إدلب والتوقيع على البيان، إذ إننا لا نريد أن نعيش المأساة التي سبق ووقعت في حلب، حيث باتت إدلب الملجأ الأخير لكل الهاربين من العنف، والمهجرين قسرياً».

ونوه البيان إلى أن مطالبه تلّخص اتفاق جنيف (١) والقرارات الدولية، المتعلقة بالملف الإنساني القاضي بالوقف الفوري للهجمات ضد المدنيين، ومنع الاستخدام العشوائي للأسلحة، وحماية المنشآت وفق البروتوكول الثاني الإضافي لاتفاقيات جنيف لعام ١٩٧٧.

وذكر البيان الجرائم الأخيرة المرتكبة من قبل النظام السوري وحليفته روسيا بحق السوريين في محافظة إدلب، مشيراً إلى القصف الذي طال عدة قرى وبلدات في إدلب بتاريخ ١٩ أيلول الماضي، والذي أسفر عن مقتل مالا يقل عن ١٣٦ شخصاً، منهم ٢٣ طفلاً و٢٤ سيدةً، وسجل ما يقارب ٦٤ حادثة اعتداء على المراكز الحيوية المدنية منها: ١٠ مشافي، ٦ مدارس، ١٦ مركز للدفاع المدني، ووصل عدد الغارات خلال ثماني أيام إلى ٧١٤ غارةً، و ١٣ برميلاً متفجراً وفقاً لما وثقته «الشبكة السورية لحقوق الإنسان في تقرير لها نُشر بتاريخ ٢٧ أيلول الماضي.

هذا وأشارت شبكة عدالة لنساء سوريا في ختام بيانها إلى أن مكافحة الإرهاب، لا يمكن أن تتخذ ذريعة لقصف وقتل وتهجير المدنيين، وأن النساء الفاعلات على الأرض تحارب كل يوم الفكر المتطرف بالعلم والمعرفة، وأن السماح بارتكاب هذه الجرائم تحت مسمى مكافحة الإرهاب، ما هو إلا الإرهاب نفسه.

اتفاق لتنظيم إدارة المعابر وتشكيل جيش نظامي ينهي الفصائلية برعاية تركية

تناقلت مصادر إعلامية الثلاثاء الماضي 24 تشرين الأول، صوراً قالت إنها لاتفاق تم بين مسؤولين من الجانب التركي من جهة، ومسؤولين من الحكومة السورية المؤقتة والائتلاف المعارض، وقادة فصائل الجيش الحر المشاركة في عملية «درع الفرات» من جهة ثانية، وذلك بعد اجتماع عقد اليوم في مقر القوات الخاصة التركية، وضم كلاً من الجانبين.

وحضر الاجتماع من الجانب التركي كلاً من: والي عنتاب، ووالي كلس، وقائد القوات الخاصة التركية، وممثلي الاستخبارات العامة التركية، بينما حضر من الجانب السوري كلاً من: أعضاء الحكومة السورية المؤقتة، ونائب رئيس الائتلاف الوطني المعارض، وقادة فصائل الجيش الحر المتواجدين في منطقة درع الفرات.

وتم في الاجتماع الاتفاق على: «توحيد إدارة المعابر الموجودة في منطقة درع الفرات، وإدارتها من قبل الحكومة السورية المؤقتة، وجمع وارداتها في خزينة مالية واحدة توضع تحت تصرف الحكومة المؤقتة، على أن يتم توزيع واردات المعابر بشكل عادل على كل من المجالس المحلية والجيش الحر»، وذلك وفقاً لما ورد في صورة الاتفاق.

كما تم الاتفاق على «انتقال الفصائل من مرحلة المجموعات والفصائل إلى مرحلة الجيش النظامي، وذلك على مرحلتين، بحيث يتم في الأولى تشكيل 3 فيالق: الفيلق الأول هو فيلق الجيش الوطني، والفيلق الثاني هو فيلق السلطان مراد، والفيلق الثالث فيلق الجبهة الشامية، بينما يتم تقسيم كل فيلق إلى 3 فرق، تضم كل فرقة 3 ألوية، وكل لواء يضم 3 كتائب، وذلك ضمن المرحلة الثانية، والتي ستتم بعد شهر من المرحلة الأولى، وسيتم فيها تجريد الفصائل من المسميات، والتعامل مع الجيش النظامي على هذا الأساس».

كما ستتضمن المرحلة الثانية تسليم كافة الأسلحة والآليات والمعدات ومقرات الفصائل لوزارة الدفاع التابعة للحكومة المؤقتة، وأي فصيل لن يلتزم بهذه القرارات، سيتم فسخ عقده، وفقاً لما ورد في نص الاتفاق.

الجدير بالذكر أن جميع قيادات الفصائل المتواجدة في منطقة درع الفرات، ومن بينها «حركة أحرار الشام الإسلامية، جيش الإسلام، فرقة السلطان مراد، صقور الشمال، لواء الفتح، جيش الأحفاد، لواء أنصار السنة، لواء الشمال، أحرار الشرقية، الفرقة التاسعة، لواء السلطان سليمان شاه، جيش النخبة، وغيرها»، قد وقعت على الاتفاق، بالإضافة إلى أعضاء الحكومة السورية المؤقتة، ونائب رئيس الائتلاف.

مؤسسة عامة للإعلاميين وقرارات لحريتهم

في السادس والعشرين من تشرين الأول الفائت، أعلن عن تشكيل كيان إعلامي عام في محافظة إدلب، حمل اسم «المؤسسة السورية للإعلام»، وتم إقرار الاسم بعد التصويت وفق الأغلبية، وذلك ضمن المؤتمر العام الأول للإعلاميين، الذي عقدته الأمانة العامة للمؤتمر، برعاية الهيئة التأسيسية المشكلة في المؤتمر السوري العام، الذي عقد في 16 أيلول الماضي.

وتم خلال المؤتمر وضع الأسس الناظمة لعمل المؤسسة السورية للإعلام، وانتخاب رئيس وأعضاء مجلس إدارة المؤسسة وأمين سرها، ورؤساء مكاتب العلاقات العامة والتصوير والمونتاج والمكتب التقني والتوثيق والأرشفة والتحرير والنشر وشؤون الإعلاميين والإعلاميات، وذلك بمشاركة إعلاميين ونشطاء إعلاميين من محافظتي إدلب وحلب، بعد توجيه دعوات عامة للإعلاميين في محافظات في الشمال السوري كاملاً من قبل الهيئة التأسيسية، كما تم الاتفاق على تكليف إدارة المؤسسة بتسمية المكتبين القانوني والمالي، ومكتب الترجمة، وإعداد النظام الداخلي للمؤسسة السورية للإعلام.

وكان المؤتمر السوري العام المنعقد في منتصف أيلول الماضي، قد تمخض عنه الإعلان عن انتخاب هيئة تأسيسية، تمهد لتشكيل حكومة داخلية، تتضمن عدة وزارات وكيان إعلامي، وتشكيل «لجنة تحضيرية» تمهد للمؤتمر الإعلامي العام الأول.

وكما شكك الكثيرون بمبادرة الإدارة المدنية التي طرحها بعض الأكاديميين في مدينة إدلب، وتبعيتها لهيئة تحرير الشام، وذلك في دور الهيئة بتشكيل المؤسسة السورية للإعلام، كما تخوّفوا من أن يكون تشكيل المؤسسة جاء تمهيداً لسيطرة الهيئة على المجال الإعلامي في المحافظة، ولا سيما أن هيئة تحرير الشام أصدرت بالتزامن مع تشكيل المؤسسة، قراراً بقضي بعد التعرض للإعلاميين، سواء أكان الإعلامي حاصل على تصريح أمني منها، كانت قد فرضته على الإعلاميين مؤخراً، أم غير حاصل على تصريح، وذلك بعد أن كان الإعلاميون يتعرضون للمضايقات والتضيق عليهم من قبل الهيئة.

كما كان ممنوعاً على الناشطين الإعلاميين ومراسلي القنوات والوكالات الإعلامية في المحافظة تغطية الأحداث، من تظاهرات واحتجاجات، والتصوير في مخيمات النازحين والتجمعات لعدم وجود تصريح أمني، وفي حال عدم التزامهم يكونون معرضين للمساءلة والتحقيق.

وعلى الرغم من أن الهيئة التأسيسية للمؤتمر العام الأول للإعلاميين، قد وجهت دعوات عامة للناشطين والإعلاميين في محافظات إدلب وحماة وحلب واللاذقية، لحضور المؤتمر والمشاركة في صياغة مشروع المؤسسة السورية للإعلام، إلا أن 40 ناشطاً فقط هم من لبوا الدعوة وحضروا المؤتمر.

وكان من بين الحضور مسؤول العلاقات الإعلامية في هيئة تحرير الشام «عماد الدين مجاهد»، والذي دعا النشطاء الإعلاميين في الشمال السوري لتشكيل كيان نقابي يجمعهم، ووجه دعوة للصحفيين للدخول إلى المناطق المحررة، مؤكداً استعداد الهيئة لحمايتهم، وذلك في مداخلة هاتفية له عبر «قناة الأورينت»، أجراها عقب صدور قرار الهيئة بعدم التعرض للإعلاميين، وهو ما زاد من تخوفات الإعلاميين وتشكيكهم في المؤسسة السورية للإعلام.

ومن جانبها رفضت الإدارة العامة لشؤون المهجرين التابعة لـ «الإدارة المدنية للخدمات»، التي شكلتها هيئة تحرير الشام لإدارة المناطق المحررة بعد سيطرتها على محافظة إدلب، قرار الهيئة، ومنعت تصوير أي مادة إعلامية في المخيمات دون الحصول على موافقة من مكتب الإدارة في معبر باب الهوى الحدودي، وطالبت الإعلاميين الراغبين بتصوير أي مادة عن المخيمات، بتقديم طلب لها مرفق بسيرة ذاتية لهم وللجهات الإعلامية العاملين فيها، بالإضافة إلى تقديم سكريب التقرير الذي ينوون تصويره والهدف منه، وشرط مرافقة إدارة المخيم لهم حتى انتهاء المدة التي تسمح لهم بها إدارة شؤون المهجرين للبقاء في المخيمات.

مشفى الكندي مهدد بالتوقف والمجد يشكو الإزدحام

من معدات مشفى الكندي

بعد انتشار ظاهرة توقف بعض المشافي عن العمل بسبب انقطاع الدعم عنها، أطلق مشفى الكندي للتوليد والأمراض النسائية في مدينة إدلب -والذي لم يمضِ على افتتاحه بدعم من إحدى المنظمات 5 أشهر- في منتصف تشرين الأول الجاري نداء استغاثة، ضمن بيان أوضح فيه أن المشفى يعمل بشكل تطوعي منذ فترة، محذراً من خطر توقفه عن العمل، وذلك في حال استمرار توقف الدعم عنه.

وعد البلخي

بعد انتشار ظاهرة توقف بعض المشافي عن العمل بسبب انقطاع الدعم عنها، أطلق مشفى الكندي للتوليد والأمراض النسائية في مدينة إدلب -والذي لم يمضِ على افتتاحه بدعم من إحدى المنظمات ٥ أشهر- في منتصف تشرين الأول الجاري نداء استغاثة، ضمن بيان أوضح فيه أن المشفى يعمل بشكل تطوعي منذ فترة، محذراً من خطر توقفه عن العمل، وذلك في حال استمرار توقف الدعم عنه.

وقال مدير مشفى الكندي الطبيب "حسن الحلبي" لزيتون: "يعمل مشفى الكندي منذ نهاية شهر حزيران من العام الجاري، بشكل تطوعي وبدون أي دعم أو تغطية للتكاليف التشغيلية، ويعاني المشفى من نقص في كافة اللوازم، من أدوية ومستلزمات طبية وتكاليف تشغيلية وحتى رواتب العاملين في المشفى".
وأضاف "الحلبي": "مشفى الكندي هو مشفى مختص بالتوليد وأمراض النساء والرعاية النسائية بشكل عام، وتحوي المشفى حاضنة واحدة فقط، تستخدم لحالات الطوارئ وإنعاش الاطفال، ويستقبل المشفى يومياً ما بين ٦٠ إلى ٧٠ حالة معاينة، ونحو ١٠ حالات ولادة طبيعية، و ٥- ٦ عمليات قيصرية يومياً كحد وسطي، بالإضافة إلى عدد من العمليات النسائية المتنوعة".
"عبد الكريم الباسل" من أهالي مدينة إدلب قال لزيتون: "يقدم مشفى الكندي لأهالي مدينة إدلب خدمات مجانية كبيرة وجيدة، ويخفف عبئاً كبيراً على الأهالي، لا سيما الذين يعانون من أوضاع اقتصادية سيئة، ونأمل أن يستمر بهذا العمل".

وكان مشفى الكندي في وقت سابق يتلقى دعماً ببعض الأدوية والمستلزمات الطبية من مديرية الصحة، بالإضافة للمكتب الطبي في مجلس مدينة إدلب، إلا أن هذه الأدوية والمستلزمات كانت تساهم في تسيير عمل المشفى بشكل مؤقت، وفي حال استمرار توقف الدعم عن المشفى فالحد الأقصى لعمله سيكون حتى نهاية تشرين الأول الجاري، بحسب مدير مشفى الكندي، والذي أكد أن المشفى قام بطرح مشروع لدعمه على عدة منظمات داعمة ومنظمات إنسانية، ولكنه لم يحصل على أي رد حتى الآن.

ومن جهته قال نائب مدير الصحة الطبيب "مصفى العيدو" لزيتون: "لا تقوم مديرية الصحة بدعم مشفى الكندي لأنه كان مدعوماً من قبل إحدى المنظمات، والتي أوقفت الدعم عنه بشكل مفاجئ، وتعمل مديرية الصحة حالياً على تأمين الدعم للمشفى، كما قامت بالتواصل مع عدة منظمات داعمة من أجله".

وكان "العيدو" قد أكد لزيتون في وقت سابق بأن دعم المشاريع الإنسانية مستمر وجيد، مؤكداً عدم صحة المخاوف والإشاعات التي انتشرت حول توقف الدعم، ومبيناً أن لدى المديرية خطة بديلة في حال توقف الدعم.
"كرم اليمان" نازح من ريف حلب مقيم في مدينة إدلب قال لزيتون: "المشافي المتخصصة كمشفى الكندي للتوليد وأمراض النساء، ومشفى المجد للأطفال، توفر علينا الكثير من المصاريف، ولا سيما بالنسبة لنا كنازحين خرجنا من مدننا وبلداتنا وتركنا منازلنا وأملاكنا، ويجب دعمها بأي شكل".

ورأى "خالد أحمد" من أهالي مدينة إدلب أن المدينة تعاني في الأصل من النقص في مشافي الأطفال والنسائية، حتى مع وجود مشفى الكندي ومشفى المجد، متسائلاً عما سيحدث في حال تم إغلاق مشفى الكندي، ومؤكداً بأن ذلك سيحدث مشكلة كبيرة للأهالي، وسيؤثر على القطاع الطبي في المدينة.
وطالب "أحمد" المعنيين بالعمل على دعم مشفى الكندي للاستمرار بعملها، ومحاولة زيادة عدد المشافي المتخصصة بأمراض النساء والأطفال، واستحداث مشفى واحد إضافي على الأقل.

في سياق متصل قالت مديرة مشفى المجد للأطفال الطبيبة "إكرام حبوش" لزيتون: "يشهد مشفى المجد ازدياداً واضحاً ومستمراً في عدد المراجعين له، ويترافق هذا الازدياد مع استمرار النقص في الأدوية والمستلزمات الطبية، وتعمل المشفى قدر الإمكان على تجاوز هذا النقص".
وكانت إدارة مشفى المجد للأطفال بمدينة إدلب، قد حذرت في وقت سابق من كارثة تنتظرها في فصل الشتاء، في حال استمرار زيادة عدد المراجعين، والنقص في الكوادر والمستلزمات الطبية في المشفى.

لا أدوية للأمراض المزمنة ومطالب بمكافحة الصيدليات المخالفة

كثرت شكاوى أهالي محافظة إدلب بشكل عام ومدينة بنش بشكل خاص، من معاناتهم مع الدواء سواء من حيث توفره أو فعاليته أو سعره، فتوقف معامل الأدوية، وصعوبة إدخالها للمناطق المحررة، يرفع أسعارها ويقلل من توافرها، ويزيد من معاناتهم احتكار الموزعين للأدوية، وينطبق ذلك على أدوية الأمراض البسيطة والعادية، فضلاً عن أدوية الأمراض المزمنة والخطرة.

"حسن عبيد" صيدلي في مدينة بنش قال لزيتون: "أسعار الأدوية بشكل عام متفاوتة، وتختلف باختلاف الموزع وصاحب المستودع الدوائي، ويعود هذا التفاوت في أسعار الأدوية إلى احتكار بعض الموزعين لكميات كبيرة من الدواء، لبيعها بأسعار مرتفعة، ولا مراقب عليهم ولا محاسب، ولهذا السبب لا نستطيع تحديد أو حصر أسعار الأدوية".

ومع اختلاف أسعار الأدوية وتفاوتها من صيدلية لأخرى، لا تبقى مشكلة تفاوت الأسعار هي المشكلة الوحيدة التي تواجه قطاع الدواء، ففقدان بعض الأصناف من الأدوية كأدوية الأمراض المزمنة، هي المشكلة الأخرى التي يواجهها المريض في الداخل السوري بشكل عام ومدينة بنش بشكل خاص.

وفي هذا السياق قال "عبيد": "تندر أدوية الأمراض المزمنة والخطرة كالسرطان والتهاب السحايا وأمراض العمود الفقري والشلل وأمراض التهاب الكبد بأنواعه، وفي حال توفرت تكون بأسعار خيالية، والسبب في الارتفاع الباهظ في أسعار هذه الأدوية هو احتكارها من قبل بعض المستودعات والموزعين الذين تتوافر لديهم، وبالرغم من ارتفاع أسعارها إلا أننا لا نستطع توفيرها، وإن استطعنا توفيرها تكون بكميات قليلة وذات نوعية سيئة".

وكان ارتفاع أسعار الدواء بشكل إضافي، وقلة توفره، واحتكار أصحاب المستودعات له، قد بدأ مع بداية شهر حزيران الماضي، وتوقع البعض آنذاك إمكانية ارتفاع سعرها أكثر في حال لم يتم وضع رقابة محكمة على الأسعار وضبطها، كما اشتكى بعض الصيادلة من فرض الموزعين وأصحاب المستودعات عليهم أنواع غير مطلوبة بكثرة للحصول على بعض الأدوية الضرورية والمطلوبة بكثرة.

وتواجه القطاع الصحي في مدن محافظة إدلب عموماً ومن ضمنها مدينة بنش، مشكلة إضافية هي ظاهرة الصيدليات المخالفة أو "دكاكين الدواء"، إن صح التعبير الذي يطلقه عليها الكثير من أبناء المحافظة، فانتشار ظاهرة افتتاح صيدليات من قبل متدربين لمدة عام أو عامين، غير حاصلين على شهادة الصيدلة، يزيد الوضع الصحي سوءاً وفوضى.

وفي ظل غياب رقابة مديرية الصحة عن تلك الدكاكين، بحسب رأي أهالي مدينة بنش، وازديادها تدريجياً، يطالب أهالي المدينة مديرية الصحة الحرة بالعمل على الحد من هذه الظاهرة.

"عبد الحميد مراد" من أهالي مدينة بنش أبدى استيأءه من هذه الظاهرة لزيتون قائلاً: "نطالب مديرية الصحة الحرة بالحد من ظاهرة الصيدليات المخالفة، والتعامل مع هذا الموضوع بأسرع وقت، لأنه أمر قد يودي بحياة أشخاص لا يدركون خطورة تلك الصيدليات، التي يعمل فيها أشخاص غير مؤهلين لهذا العمل".
بينما قال الصيدلاني "عبيد" إن مديرية الصحة الحرة تقوم بخطوات مبدئية للحد من تلك الظاهرة، ولكن هذا الموضوع يحتاج إلى وقت طويل ورقابة محكمة لكي تستطيع المديرية مكافحته، كما يحتاج إلى استقرار في الأوضاع الأمنية، ليتم بعده التطبيق والتخلص من الصيدليات المخالفة.

أما عن نظام المناوبات لدوام الصيدليات فقال "عبيد": "نظام المناوبات للصيدليات أمر نحتاجه في المدينة، ولكن هناك أولويات، والأولوية الآن لملاحقة ورقابة الصيدليات المخالفة وأصحاب المخازن والمستودعات الدوائية والموزعين، وتليها في الأهمية وضع برنامج للمناوبات".

وكان مدير دائرة الرقابة الدوائية في مديرية صحة إدلب الطبيب "علاء أحمدو" قد أوضح لزيتون الشهر الماضي، بأن دائرة الرقابة قامت بجمع قاعدة بيانات لجميع الصيدليات النظامية والمخالفة في المحافظة، كما قامت في بداية عملها بإغلاق عدة صيدليات مخالفة في كل من مدن: إدلب وأريحا ومعرة مصرين، ولكن الوضع الأمني وحالات الاقتتال التي مرت بها المحافظة في الفترة السابقة أخرت عمل الدائرة في هذا المجال، وتم بعدها استئناف العمل وإرسال عدة إنذارات بإغلاق صيدليات في عدة مناطق، كسلقين وحارم وسرمدا وأرمناز وملس.

عمال الأفران في إدلب..
أجور متدنية وساعات عمل طويلة بلا ضمان

عمال أحد الأفران في محافظة إدلب - زيتون

ربيع رزاز

حين قامت إدارة الأفران في مدينة إدلب بنقل بعض العمال لديها لمؤسسات خدمية أخرى، لم تتوقع الإدارة الشكر الذي وجهه العمال لإدارتهم السابقة على هذا النقل بعد فترة من عملهم الجديد، وتعود أسباب هذا الشكر إلى ما وجده العاملون من راحة وسهولة في العمل مقارنة مع عمل الفرن.

وكمؤسستهم التي لم تتلق دعماً من أية جهة دون باقي أفران المحافظة، يعيش عمال الأفران في مدينة إدلب حالة القلة والإرهاق، جراء ساعات العمل الطويلة، والأجور المتدنية، وظروف العمل الغير صحي، تراكمت بمجملها لتزيد من أعبائهم، فضلاً عن صعوبة الحياة في المناطق المحررة بشكل عام.

ويبلغ عدد العمال التابعين لدائرة الأفران في مدينة إدلب ما يقارب الـ ١٥٠ عاملاً، أما عدد عمال المديرية بشكل كامل بما فيها أريحا ومحمبل وسرمين يصل لأكثر من ٤٠٠ عامل، ولا يتجاوز أجر العامل الواحد منهم الـ ٤٠ إلى ٤٥ ألف ليرة سورية شهرياً، أي أقل من ١٠٠ دولار أمريكي.

مدير دائرة الأفران في مدينة ادلب "صبحي مرديخي" أوضح وضع عمال الأفران لزيتون: "ليس لدينا في دائرة الأفران شيئاً يسمى ضمان صحي، كل ما لدينا صندوق دعم أنشأته مديرية الأفران لعلاج الإصابات الناتجة عن العمل حصراً".

وأضاف "المرديخي": "تصل ساعات العمل حتى ١٠ ساعات يومياً، وبدوام ليلي بشكل دائم على مدار الأسبوع، وهو أمر مرهق للعمال، إضافة إلى ظروف العمل الغير صحية التي يمارسون بها عملهم من روائح غير صحية وأعمال الصيانة الخطرة وتعرضهم لتقلبات الطقس الحادة من البرودة والحرارة".

ويصف مدير الأفران أوضاع العمل بالصعبة جداً، داعياً إلى ضرورة إيجاد جهات ترعاهم وتتكفل بأوضاعهم، منوهاً إلى أن بعض الرواتب لا تتجاوز ٣٩ ألف ليرة سورية مع ربطتين من الخبز يومياً، وهو ما لا يكفي لحياة شخص في المناطق المحررة فكيف بأسرة كاملة، مشيراً إلى أن ضعف الأجور التي يتقاضاها العمال هو أحد الأسباب لفقدان الأفران للعمال ذوي الخبرة والكفاءة بحسب "المرديخي".

وعن أصحاب الأكشاك وموزعين الخبز الموظفين أوضح "مرديخي": "هؤلاء موظفين مثبتين في مديرية الأفران، وتمكنا من سد حوالي ٤٠ شاغراً من عمال الأكشاك برواتب ثابتة، ونقوم بتنظيم وتحديد ساعات عملهم".

وعن دعم الأفران في مدينة إدلب قال مدير دائرة الأفران في المدينة: "لا يزال قطاع الأفران في مدينة إدلب يعاني من عدم توفر الدعم له، ولا يوجد أي منظمة تقوم بدعم قطاع الأفران في مدينة إدلب، وحجة المنظمات تكون دائماً بأن مدينة إدلب تحتاج لكميات ضخمة من المواد الأساسية ولا تستطيع المنظمات تغطيتها، وقد تواصلنا مع عدة منظمات في محاولة لتأمين الدعم ومنها منظمة الإحسان ومنظمة القلب الكبير، وكانت الحجة ذاتها، وحاولنا الحصول على دعم ولو لفرن واحد، لكن الإجابة كانت بعدم الدعم إلا بشكل كامل".

واتخذت دائرة الأفران خطوات باتجاه تحسين منتج الخبز لديها، كان أهمها إجراء الصيانة لجميع الأفران والآلات لديها، ما أدى لتحسن الجودة بنسبة ٨٠٪، لكنها بقيت عاجزة أمام تخفيض سعر الربطة الذي يحتاج إلى داعم لها، فضلاً عن تكفل الدائرة العامة بعدد كبير من المحتاجين وذوي الإعاقة.

وتقوم المديرية بالإشراف كجهة مسؤولة عن عمل الأفران الخاصة في المدينة، كما تقوم بفرض وزن وسعر الربطة عليهم، دون تقديم أي مواد أو دعم لها.

وعن واقع الخبز في مدينة إدلب قال "مرديخي": "حالة الخبز من ناحية الكفاية جيدة، ولكن من ناحية السعر فسعر ربطة الخبز في مدينة إدلب من أغلى الأسعار في المناطق المحررة".

وفي السياق ذاته قال "مأمون المحمد" من أهالي مدينة إدلب: "تحسنت مادة الخبز وتوفرها خلال الفترة السابقة، ومن الجيد في هذه الأوضاع تواجد رغيف خبز بهذه الجودة".

وقال "حسن شعبان" من أهالي المدينة: "لدي عائلة كبيرة إضافة لأولاد ابني الشهيد وزوجته، وأحتاج يومياً إلى ٥ ربطات من الخبز، ويشكل ثمنها عبئاً كبيراً علي بالمقارنة مع دخلي كبائع خضار، أرجو أن يتم تخفيض السعر".

موزعي الخبز في الدانا: الأهالي غير راضين عن الأفران

أسعد الأسعد

إقبال كبير وازدحام شديد أمام الأفران في مدينة الدانا، تفتح الافران في توقيت معين ولا يستطيع أبناء المدينة جلب خبزهم من الفرن الذي يريدون بسبب بعد الأفران عن مركز المدينة، لذلك حاولت هذه الأفران توزيع إنتاجها في معظم أحياء المدينة، واستخدمت لذلك موزعين لزيادة مبيعاتها.

"عبد الرحمن مصطفى جامع" موزع الخبز في مدينة الدانا قال لزيتون: "أحصل على نسبة ربح من بيع الخبز، ولكن بسبب غلاء مادتي الطحين والديزل انخفضت نسبة الأرباح حيث أربح ١٠ إلى ١٥ ليرة سورية، وأقوم بتوزيع ٢٠٠ ربطة بشكل يومي".

وأضاف "جامع": "هناك ١٢ موزعاً منتشراً في كافة أنحاء مدينة الدانا، ولا يوجد حي من أحياء المدينة بدون تغطية بموزعي الخبز، وتوفر الخبز في المدينة جيد جداً، ولكن في الآونة الأخيرة توقف الكثير من الموزعين عن العمل، وذلك بسبب وصول خبز مدعوم للمخيمات المحيطة بالمدينة، بالإضافة إلى مشكلة وزن الربطة وعدد الأرغفة التي تواجهنا كموزعين، حيث بات معظم الأهالي يعكفون عن شراء الخبز منا، بسبب عدم توافر المواصفات التي يريدونها، ولا سيما بعد أن تحولت رغبتهم عن الرغيف الصغير، وأصبحوا يطالبون بحجم أكبر للرغيف وبعدد معين للأرغفة ضمن الربطة الواحدة، وقمنا كموزعين بطرح الموضوع على أصحاب الأفران، ولكنهم اشترطوا زيادة الحجم والعدد مقابل زيادة السعر."

ولا يوجد أي دعم للموزعين من قبل أصحاب الأفران، سواء من حيث تقديم الوقود للآليات أو تخفيض سعر الربطة، فهم يبيعون الخبز للموزعين بسعر مرتفع، ويرفضون تخفيضه بس ارتفاع أسعار المواد الأولية، مما ينعكس سلباً على أرباح الموزعين، ويجعلها غير كافية، بحسب "جامع".

في حين يختلف الأمر لدى "عزيز غازي" موزع الخبز الذي يعمل لصالح فرن الفاروق ويتقاضى راتباً منه، والذي تحدث لزيتون عن طبيعة عمله قائلاً: "أعمل لصالح فرن الفاروق وأتقاضى راتباً منه، ومهمتي هي توزيع الخبز في المدينة، حيث أوزع بشكل يومي من ٥٠٠ إلى ١٠٠٠ ربطة بحسب الطلب، وأعمل ٨ ساعات، ونتيجة لاستهداف الأفران من قبل الطيران، قلل الأهالي من ذهابهم للأفران ولجؤوا إلى الموزعين."

وأضاف "غازي": "هناك ٧ أفران في مدينة الدانا، وهي لا تلبي حاجة الأهالي ورغباتهم، إذ يوجد تنوع وتفاوت في وزن الربطة وعدد الأرغفة بين الأفران، فبعضها تضم الربطة فيه ١٠ أرغفة، وبعضها ١٢، وأخرى ١٤ رغيفاً، والسعر ثابت ٢٠٠ ليرة سورية، ولايوجد أي رادع أو ضابطة أمنية أو رقابة على أصحاب الأفران، لذلك يتلاعبون بالوزن والحجم على حساب الأهالي، الذين يطالبون بشكل دائم بزيادة حجم الرغيف ووزن الربطة، وبدوري كموزع أشرح لهم دائماً أن هذا القرار بيد الإدارة".

"سالم العلي" من أهالي الدانا قال لزيتون: "الناحية الإيجابية لوجود موزعي الخبز في المدينة، هي التخلص من الازدحام والانتظار أمام الفرن، وعدم الوقوف على الدور، حيث كنت أنتظر أحياناً لساعة أو أكثر، أما اليوم فأحصل خلال دقيقة على خبز عائلتي".

وقال "بشار العيسى" من أهالي المدينة لزيتون: "الأفران تتعامل مع الموزعين من ناحية تجارية فقط دون رقابة عليهم، حيث يقوم الفرن بتوزيع خبزه على الموزعين، الذين بدورهم يقومون بإنقاص عدد الأرغفة أو زيادة سعر الربطة، وانعكس توقف الفرن الآلي بعد تسليمه للمجلس المحلي، سلباً على الأهالي، إذ كان الفرن الآلي يبيع الربطة بمبلغ ٥٠ ليرة سورية، أي بثمن ٤ أرغفة في بقية الأفران".

إحدى منافذ التوزيع في مدينة الدانا - زيتون

تأخر الأمطار ومشاكل أخرى تضعف موسم الزيتون

يعتبر موسم قطاف الزيتون بالنسبة لأهالي محافظة إدلب عرساً سنوياً، ينتظرونه بفارغ الصبر من عام لآخر، ويعملون بجدّ طيلة العام لأجله، كي يكون موسماً يليق بانتظارهم عاماً كاملاً، وككل عام يستعد أهالي إدلب في هذه الفترة من العام لاستقباله، إلا أن عملهم وجهدهم ليس هو وحده ما يحدد جودة موسمهم، فهناك الكثير من العوامل الأخرى المؤثرة فيه، ومن أبرزها الأمطار التي شهدت خلال السنوات الأخيرة شحّاً أثر بشكل كبير على مواسمهم.

مخلص الأحمد

المزارع «هيثم عبادي» من أهالي إدلب تحدث لزيتون عن موسم الزيتون قائلاً: «يبدأ موسم قطاف الزيتون في محافظة إدلب عادةً بعد منتصف شهر تشرين الأول، ومن الممكن أن يستمر حتى بداية العام الجديد، ولكن بشرط تساقط الأمطار، وهذا العام بسبب عدم هطول الأمطار ستتأخر بداية موسم القطاف إلى منتصف تشرين الثاني».

وأضاف «عبادي»: «أشجار الزيتون تحتاج لعناية ورعاية ورش بالسماد العضوي كل ٣ سنوات، بالإضافة إلى العنصر الأهم في زراعة الزيتون، والذي من شأنه أن يسفر عن موسم جيد أو متوسط أو سيء، ألا وهو الأمطار، والتي لها التأثير الأكبر على شجرة الزيتون، والتي تعد شجرة حراجية تنمو وتعطي ثماراً دون رعاية، وتكون الرعاية من أجل زيادة إنتاج هذه الشجرة وتحسين موسمها، وهذا العام بسبب قلة الأمطار وتأخرها، اكتسب الزيتون لوناً أسود، وانخفضت فائدته الاقتصادية، حيث بات استخراج عبوة تزن ١٦ كيلو غراماً من الزيت، يتطلب ما لا يقل عن ٨٥ كيلو غراماً من الزيتون، بعد أن كانت كمية الزيت ذاتها تتطلب فقط ٦٥ كيلو غراماً من الزيتون».

ويتراوح الأجر اليومي للعامل في قطاف الزيتون ما بين ١٥٠٠ إلى ٢٥٠٠ ليرة سورية، ويبدأ العامل في قطاف الزيتون في الساعة السادسة صباحاً، وينتهي في الساعة الثالثة عصراً، بحسب «عبادي».

وقال المزارع «أحمد الجعدلي» من أهالي محافظة إدلب لزيتون: «موسم الزيتون لهذا العام ضعيف، ولا يرقى للمستوى المطلوب، وذلك بسبب تأخر هطول الأمطار وارتفاع درجات الحر بشكل كبير خلال فصل الصيف».

وأضاف «الجعدلي»: «بعض المزارعين يؤخرون القطاف حتى شهر كانون الأول، كي تحصل ثمار الزيتون على كمية وفيرة من مياه الأمطار، ويكون إنتاج الزيتون كل موسم بحسب كمية هطول الأمطار فيه، ويبدو أن هذا الموسم غير مبشر نظراً لعدم تساقط الأمطار، وبالتالي سيؤثر في سعر مادة الزيت، وبالتأكيد سيطرأ عليه ارتفاعاً هذا العام، علماً أن سعر عبوة الزيت بلغ في العام الماضي ٣٠ ألف ليرة سورية».

الزيتون الشوكي والمعري والتفاحي والحمصي والمجهول والحلبي والكبربري، وتتميز بعض الأنواع كالمعري والشوكي بالإنتاج الزائد للزيت، حيث يستخرج من ١٠٠ كيلو غرام زيتون نحو ٣٠ كيلو غراماً من الزيت، في حين تستخدم بقية الأنواع للتكليس والمونة».

وبالإضافة إلى قلة كمية الأمطار أو انعدامها وتأخرها، تواجه المزارعين في محافظة إدلب بعض المشكلات، تتمثل في عدم توافر المبيدات الحشرية لشجرة الزيتون بكثرة، وارتفاع سعر مادة الديزل، مما ينعكس على تكلفة حراثة الأرض، وفقاً لـ «الجعدلي».

وقال المهندس الزراعي «خالد منصور» من أهالي محافظة إدلب في حديث سابق لزيتون: «في السنوات السابقة، كانت الـ ١٠٠ كيلو غرام من الزيتون تُنتج من ٢٠ – ٢٥ كيلو غرام من الزيت، أي تقريباً كل ٥ كيلو غرام زيتون تعطي كيلو غرام واحد من الزّيت الصّافي، أما هذا الموسم، فليس الشحّ في الموسم فحسب، إنما في نوعية الزيتون، بسبب فقر الثمرة بالزيت، حيث تبدو الثمرة جعداء عطشى».

وأضاف «منصور»: «شجرة الزيتون بحاجة إلى كمية محدّدة من الماء سنوياً، وخلال السّنوات السابقة لم تأخذ الشجرة حصّتها الكافية من الماء، وقد تأثّر حمل الشّجرة من ثمرة الزّيتون، وأثّر الجفاف على كمية الزّيت المستخرجة».

وعن أنواع الزيتون وأسعارها قال «أحمد الحريري» أحد الباعة في مدينة إدلب لزيتون: «للزيتون ١٠ أنواع، منها الزيتون الشوكي والمعري والتفاحي والحمصي والمجهول والحلبي والكبربري، وتتميز بعض الأنواع كالمعري والشوكي بالإنتاج الزائد للزيت، حيث يستخرج من ١٠٠ كيلو غرام زيتون نحو ٣٠ كيلو غراماً من الزيت، في حين تستخدم بقية الأنواع للتكليس والمونة».

وأضاف «الحريري»: «تختلف أسعار الزيتون حسب نوعه، حيث يباع الكيلو غرام الواحد من الزيتون الشوكي ٦٠٠ ليرة سورية، ويبلغ سعر الكيلو غرام الواحد من الزيتون المعري بسعر ٥٠٠ ليرة سورية، في حين يباع الكيلو غرام الواحد من أنواع الزيتون الأخرى بـ ٤٠٠ ليرة سورية، ويباع الكيلو غرام الواحد من زيت الزيتون بـ ٢٠٠٠ ليرة سورية».

من جانبه اشتكى «أنس الهاشم» من أهالي إدلب من عملية غش الزيت، التي اتخذت بحسب رأيه صفة الظاهرة، وهي في ازدياد، مبيناً الآلية المتبعة في عملية الغش بقوله: «يتم إعادة عصر مخلفات إنتاج الزيت، والتي تدعى وتحتوي على نسبة قليلة من الزيت، ليت استخلاصها وتكون ذات لون داكن، فيتم إضافتها إلى نوع آخر من الزيوت، ليصبح بلون قريب إلى لون زيت الزيتون، ولكن هذا الزيت بعد مرور نحو شهرين يتغير، ويصبح بلون أحمر، وعندها يكتشف المشتري أن الزيت مغشوش».

وتعد محافظة إدلب المحافظة الثانية على مستوى سوريا من حيث عدد الأشجار والإنتاج، وتعتبر المساحة التي تغطيها هذه الزراعة الأكبر من بين المساحات المستثمرة زراعياً والتي تشكل ٣٦٪ من إجمالي هذه المساحات المزروعة، ووفقاً لإحصائيات سابقة بلغت إجمالي المساحات المزروعة بهذه الشجرة حوالي ١٢٩ ألف هكتار، فيما يقدّر عدد الأشجار بـ ١٤,٧ مليون شجرة المثمر منها ١٣ مليون شجرة، إلا أنه تناقص بشكل واضح نتيجة قطع المئات منها. من قبل قوات النظام، وتحطيب البعض منها، إضافة لترك مئات الأشخاص لأراضيهم ونزوحهم خارج المحافظة.

من أسواق مدينة إدلب - زيتون

الكتاب المدرسي بين النظام والمعارضة.. مدارس إدلب بلا كتاب

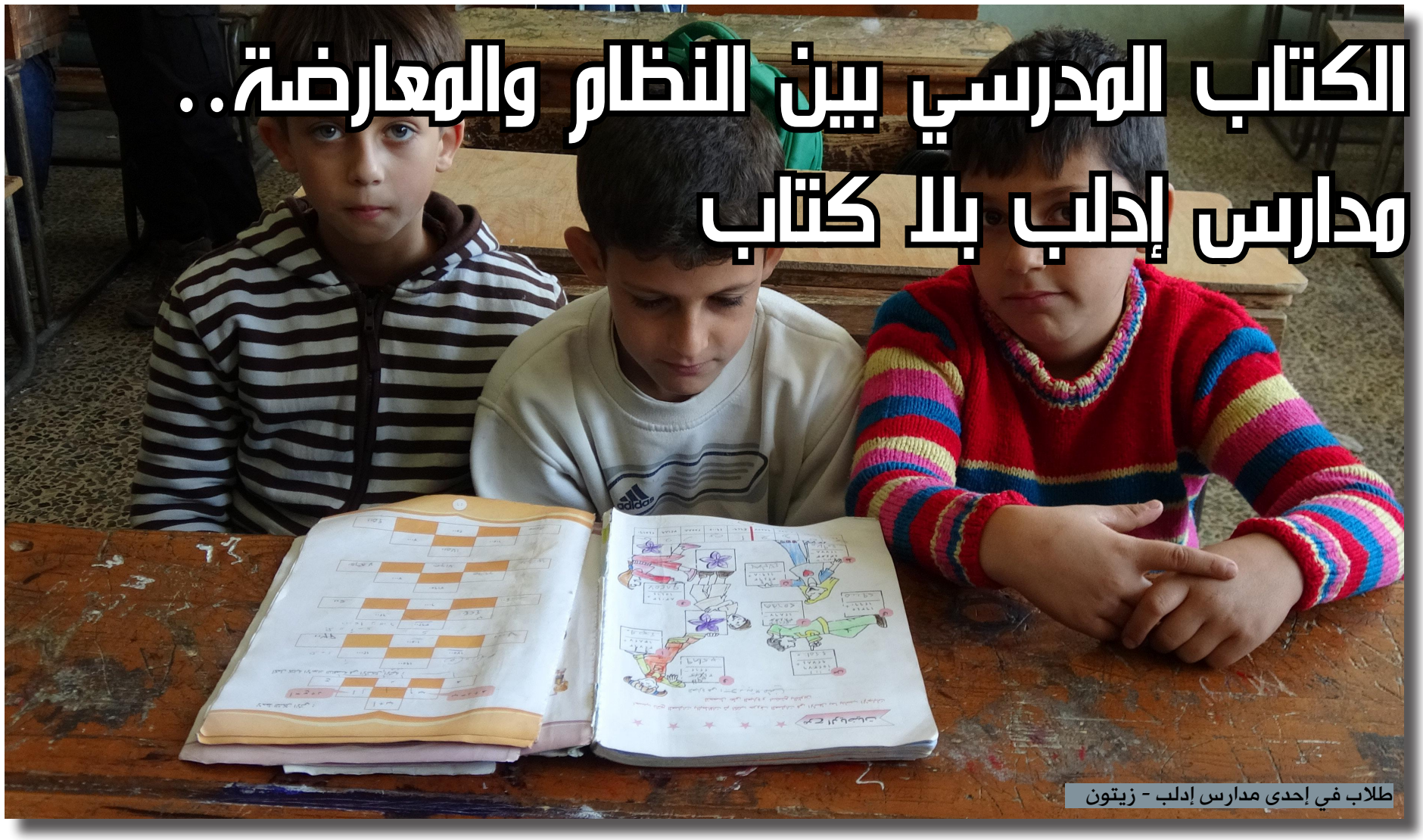

طلاب في إحدى مدارس إدلب - زيتون

بعد مرور أكثر من شهر على بدء العام الدراسي الجديد، ما تزال مدارس محافظة إدلب بلا كتب مدرسية، ما يؤثر على العملية التعليمية وتفويت جزء كبير من المنهاج على الطلاب، ويعود سبب تأخر وصول الكتاب المدرسي بحسب مديرية التربية الحرة في مدينة إدلب إلى تأخر طباعتها في تركيا برعاية وزارة التربية التابعة للحكومة السورية المؤقتة.

فريق زيتون

نتيجةً لشكوى العديد من المجمعات التربوية والمدارس والمعلمين والأهالي والطلاب من عدم تأمين الكتب المدرسية حتى الآن، بعد مضي شهر ونصف على بدء العام الدراسي الحالي، وبعد نفي مديرية التربية الحرة مسؤوليتها عن التأخير في تأمين الكتب، وتأكيدها بأن الكتب حالياً في طور الطباعة، وبأنها تحصل على الكتب من وزارة التربية، التقت زيتون مع كلاً من معاون وزير التربية ومنسق الوزارة.

معاون وزير التربية في الحكومة السورية المؤقتة "جمال الشحود" قال لزيتون: "سبب التأخر في طباعة الكتب المدرسية هو انتهاء عمل إحدى الجهات الداعمة لطباعة الكتب وهي مؤسسة راف القطرية، وتسلّم جهة أخرى وهي مؤسسة قطر الخيرية دعم الطباعة، وهو ما استتبع بعض التأخير في وصول الكتب إلى المناطق المحررة لمدة عشرين يوماً".

وأضاف "الشحود": "تعمل الجهات المسؤولة عن الطباعة منذ خمسة أيام على إنجاز طباعة الكتب خلال عشرة أيام، وستكون جاهزة مع بداية الشهر القادم".

وأشار "الشحود" إلى أن الكتب التي في طور الطباعة هي للمرحلتين الأساسية والثانوية، مؤكداً على السعي لزيادة الكمية لكي تكون كافية للعام الحالي والقادم.

وقال منسق وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة في تركيا "فاتح شعبان" لزيتون: "جرى التواصل منذ أكثر من شهرين مع الجهة الداعمة لمشروع طباعة الكتب وهي مؤسسة قطر الخيرية، والمشروع يتضمن طباعة ٢٠ مليون كتاب خلال ٣ سنوات، وسيتم طباعة ٧ مليون كتاب خلال العام الأول من المشروع، أي العام الحالي".

وأضاف "شعبان": "منذ أكثر من شهرين ونحن على تواصل مع الجهة الداعمة لطباعة الكتب، وعقدنا معها عدة اجتماعات في اسطنبول وأنقرة وغازي عينتاب، وظهرت بعض المشاكل الداخلية في المؤسسة الداعمة كالمناقصات وعروض الأسعار، أدت إلى حدوث التأخير في الطباعة، بعدما كان من المقرر تسليم الكتب بتاريخ ١٥ تشرين الأول الجاري".

وأكد منسق وزارة التربية لزيتون أن "إدارة قطر الخيرية قد أبلغت وزير التربية في الحكومة السورية المؤقتة أن عملية الطباعة قد بدأت منذ يومين، وستنتهي خلال العشرة أيام القادمة"، مشيراً إلى أن السبعة ملايين كتاب تشمل جميع المراحل التعليمية، وهي كافية لحاجة الطلاب السوريين في المناطق المحررة.

وكانت مؤسسة قطر الخيرية قد اعتذرت عن تقديم الدعم اللازم لطباعة الكتب في المنطقة الجنوبية من سوريا في درعا والمناطق المحاصرة، وذلك نتيجة لصعوبات من الجانب الأردني أبداها القائمون على العملية التعليمة في تلك المنطقة حول إدخال الكتب، وصعوبة تحويل الأموال نقداً من قبل المؤسسة، بحسب منسق وزارة التربية.

من جهته تحدث مدير دائرة الإعلام في مديرية تربية إدلب الحرة "مصطفى حاج علي" لزيتون عن الفروقات بين الكتب المدرسية في مدارس التربية الحرة وكتب تربية النظام قائلاً: "قبل نحو عام كانت هناك بعض الفروقات القليلة بين كتب النظام وكتب التربية الحرة، بالنسبة للمواد الأدبية كاللغة العربية والاجتماعيات، التي تحوي دروساً تمجّد رأس النظام المجرم، أما بالنسبة للمواد العلمية فلم يكن هناك أي فروقات بين كتب التربيتين، وقامت التربية الحرة بتنقيح هذه الكتب، وإلغاء مادة القومية، وطباعة الكتب من جديد".

وأضاف "حاج علي": "قامت تربية النظام هذا العام بطباعة عدة كتب جديدة للمراحل الابتدائية والإعدادية والثانوية، جميعها تعمل على تمجيد النظام، ومحتوى الكتب

النقص الحاد في توفر الكتاب المدرسي ونقصه ولا سيما للصفوف الأولى من المرحلة الأساسية، ورغم اعتماد الإدارات في تلك المدارس على الكتب القديمة إلا أن ذلك لم يحد من حجم النقص لإعداد الطلاب المتزايدة

العلمية التي أصدرتها تربية النظام العام الحالي، متدني جداً مقارنةً بالكتب القديمة التي ما تزال تدرّس في مدارس التربية الحرة، والتي ما تزال تستخدم النسخة السابقة بعد أن تم تنقيحها، ويتم حالياً طباعة دفعة من الكتب للعام الدراسي الحالي ٢٠١٧- ٢٠١٨، ولكنها لم تصل حتى الآن".

وكانت مديرية التربية الحرة قد اعتمدت هذه النسخة من الكتب، بعد أن تم تنقيحها من قبل وزارة التربية في الحكومة السورية المؤقتة ومنظمة هيئة شام، وبناءاً عليه تم اعتمادها من قبل الوزارة لتدرّس في المدارس والثانويات التابعة لها، وذلك منذ أكثر من ثلاث سنوات، وما تزال هذه النسخ والكتب معتمدة حتى اللحظة، بحسب مدير دائرة الإعلام في مديرية تربية إدلب الحرة، والذي أضاف:

"تحصل مديرية التربية والتعليم الحرة بإدلب، على كتبها من الوزارة في الحكومة السورية المؤقتة التي تقوم بطباعة الكتب في تركيا بمساعدة بعض الداعمين، وهناك بعض الصعوبات تتلخص في صعوبة الحصول على دعم لطباعة هذه الكتب، حيث لا يوجد مصدر رسمي يدعم طباعتها، مما يؤخر طباعتها ووصولها إلى إدلب، وحالياً يتم طباعتها بدعم من إحدى المنظمات، وستصل قريبا إلى إدلب".

من جانبه نفى معاون وزير التربية «جمال شحود» لزيتون أن تكون منظمة هيئة شام قد قامت بتنقيح الكتب أو تدخلت في التنقيح مؤكداً أنه: «من قام بتنقيح الكتب هي وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة، ولو تم تنقيح وتصحيح الكتب بطريقة غير مناسبة فلن نقوم بتوزيعها في مدارسنا، أما منظمة هيئة شام فقد ساعدت فقط في الطباعة، ولا تستطيع أي جهة سواء أكانت منظمة هيئة شام أو مؤسسة السمكري التدخل في التنقيح».

"وليد الأحمد" من أهالي مدينة إدلب قال لزيتون: "بعد كل هذه السنوات من عمر الثورة، وكل هذه الدماء التي قدمها الشهداء والجرحى، من العار أن ندرّس منهاج النظام لأبنائنا، وأنا أحث وأشكر جهود مديرية التربية في منع هذا الأمر".

وقال "حمزة اليوسف" من أهالي مدينة إدلب لزيتون:" يقوم نظام الأسد بزراعة الأفكار التي تناسبه في عقول الأجيال منذ زمن بعيد، وما تمكن منه معنا لا نريده لأبنائنا، وأنا أؤيد التربية الحرة في تنقيح المناهج الدراسية والكتب التي تطبعها".

وعلى الرغم من تأييده لخطوة تنقيح المناهج واستبدالها، إلا أن "أحمد القاسم" من أهالي مدينة إدلب اشتكى من أن طباعة الكتب الجديدة تؤخر في عملية تدريس الطلاب، مطالباً بتلافي هذه المشكلة لضمان سير العملية التدريسية بشكل سليم.

نقص حاد في الكتاب بمدارس النظام في سراقب

مدارس النظام ليست أفضل حالاً

تشهد العملية التعليمية في مدينة سراقب تحسناً بشكل بطيء جداً، بسبب عدم توفر الكوادر ذات الخبرة الكافية ضمن مدارس المدينة، بحسب مدير المكتب التربوي في المجلس المحلي لمدينة سراقب يحيى مصفرة، الذي أوضح لزيتون أن نسبة لم تتجاوز ٣٠٪ من الكتب الجديدة تم توزيعها على كامل مدارس المدينة والتي تتبع كلها لمديرية التربية في حماة، والبالغ عددها ٢٣ مدرسة، بعدما كان من المقرر توزيع نسبة ٤٥٪ من الكتب الجديدة، إلا أن توزيع الكتب على بعض المدارس المتضررة والخارجة عن حسابات التوزيع قد تم ضمها، مما قلل من نسبة توزيع الكتب الجديدة.

ونوه "مصفرة" إلى أن النسبة الموزعة لم تغطي أكثر من ٦٠٪ من عدد الطلاب، وتم استكمال باقي الكتب من النسخ القديمة المتواجدة لدى المدارس، مشيراً إلى أن التربية الحرة قامت بفرض سحب كتابين من الكتب الجديدة، واستبدالهما بالكتب القديمة المدرّسة سابقاً، وهما كتابي مادتي العربي والرياضيات، اللذين تم تعديلهما من قبل تربية النظام مؤخراً.

مدير إحدى مدارس مدينة سراقب الأساسية والتابعة لتربية النظام فضل عدم الكشف عن اسمه قال لزيتون: "تعاني مدارس سراقب من نقص حاد وكارثي بخصوص الكتاب المدرسي، وتتفاوت نسبة توفره من ٤٠ وحتى ٦٠ بالمئة على أكثر تقدير، كما تختلف نسبة توفره من صف إلى آخر، فنقص الكتب في الصف الأول والثاني والثالث كبير لحد انعدام كتب بعض المواد كالاجتماعيات والتربية الدينية، فيما يتقلص النقص في الصفوف العليا بشكل أقل".

لافتاً إلى أنهم لم يحصلوا في العام الماضي سوى على نسخة واحدة من كتاب الرياضيات للصف الأول الإبتدائي، ومشيراً إلى عدم صواب قرار التربية الحرة في سحب كتابي الرياضيات واللغة العربية، واستبدالهما بالنسخ القديمة للمرحلة الثانوية، والسبب في ذلك يعود إلى رغبة الطلاب في تقديم امتحاناتهم لدى تربية النظام، وأنهم في النهاية سيقدمون امتحانات لمنهاج لم يتلقوه.

تأخر وصول الكتاب المدرسي يؤثر على العملية التعليمية في بنش

مع الهدوء الأمني الذي تشهده المحافظة حالياً، يتوقع الكثيرون أن يكون العام الدراسي الحالي أفضل من الأعوام السابقة، وأن تشهد العملية التعليمية فيه تطوراً وتحسناً ملحوظاً، إلا أنه يعاني حتى الآن من مشكلة تقف حاجزاً في وجه العملية التعليمية، وهي عدم توفر الكتب المدرسية.

لا يمكن للمعلم إيصال المعلومة دون وجود كتاب لدى الطالب، وإن استطاع المعلم إيصالها فإنها لن تقف كثيراً عند الطالب، وسرعان ما سيتخلى عنها عقله، وكغيرها من مدارس المحافظة، تعاني مدارس مدينة بنش من مشكلة عدم توفر الكتب المدرسية.

مدير مدرسة "أسعد عارف علداني" للتعليم الأساسي "عماد فلاحة" قال لزيتون: "استطعنا تأمين بعض الكتب للمدرسة من خلال جلب كمية من تربية النظام، وذلك بحكم وجود معلمين تابعين لتربية النظام ضمن المدرسة، كما تم تأمين بعض الكتب من مديرية التربية الحرة، إلا أن المدرسة ما تزال تعاني حتى الآن من نقص في كتب اللغة الإنكليزية، التي لم نستطع تأمينها لا من التربية الحرة ولا من تربية النظام".

وعلى الرغم من محاولة معظم مدارس مدينة بنش الاكتفاء ذاتياً، بالاستفادة من الكتب الموجودة لديها من السنوات السابقة حتى ولو كانت قديمة، إلا أن ذلك لم يحل مشكلة نقص الكتب.

مديرة مدرسة "محمد أحمد صادق" للتعليم الأساسي "أمينة السيد" قالت لزيتون: "لدينا نقص في كتب كافة الصفوف الموجودة في المدرسة، فهناك نقص في كتب اللغة العربية واللغة الإنكليزية والرياضيات للصف الخامس، و نقص في كتب الفيزياء وعلم الأحياء والرياضيات للصف السابع،وكتب اللغة العربية والرياضيات والتربية الدينية وكتب الاجتماعيات للصف الثامن".

وأضافت "السيد": "لا يوجد نسبة خاصة بمدرسة محمد الصادق حول الطلاب الذين لم يحصلوا على الكتب المدرسية، وإنما نسبة ٨٠٪ من طالبات وطلاب مدارس مدينة بنش يعانون من نقص في الكتب المدرسية".

وقالت "لينا سميسم" معلمة لغة إنكليزية في مدرسة أسعد عارف علداني لزيتون: "مشكلة عدم وجود كتب اللغة الإنكليزية في المدرسة مشكلة كبيرة، ولا بديل عن تأمينها، لأن الطالب لا يستطيع أخذ المعلومات وخصوصاً في اللغة الإنكليزية إلا إذا كان لديه كتابه، وعند حل الأنشطة ولا سيما بالنسبة لطلاب الصفين الثاني والثالث الابتدائيين، لا بد أن يتواجد الكتاب لأن الطالب بهذا العمر لا يكون قادراً على كتابة اللغة الإنكليزية بسرعة كغيره من الصفوف الأعلى".

وتساءلت "سميسم": «إذا كان مستوى معظم الطلاب وسط وأدنى من الوسط حتى بوجود الكتب المدرسية، فكيف سيصبح مستواهم مع انعدام الكتب؟، مضيفةً: "نحن الآن بانتظار تأمين الكتب من مديرية التربية الحرة، ونتمنى أن يتم تأمينها بأقصى سرعة ممكنة، لتفادي استمرار هذه المشكلة التي ستنعكس سلباً على مستوى الطلاب".

"مصباح مقابل" أحد أهالي مدينة بنش قال لزيتون: "لا تبذل مديرية التربية الحرة جهداً كافياً لتأمين متطلبات العملية التعليمية لجميع المدارس التابعة لها، ونحن كأهالي وذوي طلاب نطالب بتأمين الكتب اللازمة للمدارس، فقد مر شهرين على بداية العام الدراسي، وهذه فترة طويلة، وعدم توزيع مديرية التربية الحرة للكتب خطأ يجب تداركه بأسرع وقت".

إذا كان مستوى معظم الطلاب وسط وأدنى من الوسط حتى بوجود الكتب المدرسية، فكيف سيصبح مستواهم مع انعدام الكتب؟، مضيفةً: "نحن الآن بانتظار تأمين الكتب من مديرية التربية الحرة،

نقص الكتب ليس مشكلة بسيطة، فهي تحدد جدية التعليم وفاعليته في المناطق المحررة، وقد يكون توفر المدارس والكادر التعليمي مجرد جهد ضائع في حال استمر نقص الكتاب وانعدامه في المدارس، وهو ما يتحمل مسؤوليته كلاً من التربيتين اللتين تتنازعان على إدارة المدارس في محافظة إدلب.

نقص الكتاب يثير تساؤلات حول فاعلية التعليم بدونه

سعت إدارات المدارس في المناطق المحررة ببداية العام الجديد لتدارك نقص الكتب وإيجاد الحلول المناسبة، ومع شكاوى المدراء والمعلمين والطلاب على حد سواء في مدينة معرة النعمان من هذه المشكلة، والتي يمكن لها أن تنعكس على مستقبل الطلاب في حال استمرارها، فقد مرّ شهر ونصف على افتتاح المدارس وما زالت الإدارات والتربيتين عاجزتين عن تأمين الكتاب المدرسي.

مدير مدرسة "ذي النورين" بمدينة معرة النعمان "زهير ذكرى" قال لزيتون: "منهاج الإئتلاف هو ذاته منهاج النظام، مع تعديل وحذف الدروس التي تمجد نظام الأسد وحكمه، ولا سيما في دروس القومية التي تخص حزب البعث، كما تحتوي معظم كتب النظام على دروس وجمل تنافي حقائق ما يقوم به في الواقع، فعلى سبيل المثال التطوير والتكنولوجيا والمعلوماتية وغيرها من الأوهام التي لا صحة لها".

ولا تختلف مدارس مدينة معرة النعمان عن باقي مدارس محافظة إدلب من جهة النقص الحاد في توفر الكتاب المدرسي ونقصه ولا سيما للصفوف الأولى من المرحلة الأساسية، ورغم اعتماد الإدارات في تلك المدارس على الكتب القديمة إلا أن ذلك لم يحد من حجم النقص الواقع على عدد الطلاب المتزايد.

وقال مدير المكتب التربوي في المجلس المحلي لمدينة معرة النعمان "مصطفى ذكرى" لزيتون: "بالنسبة لكتاب الائتلاف هو نفس كتاب النظام، لكن حذف كل شيء يخص النظام، والكتاب كمادة علمية جيد ويتم تدريسه في المناطق المحررة، وتتوافر الكتب في المناطق المحررة عن طريق طباعتها في هيئة علم والسنكري، ورغم طباعتها بأعداد كبيرة، إلا أنها لا تكفي جميع المناطق المحررة، وهناك نقص كبير إلى الآن لم يتم تجاوزه، ومخاطر هذا النقص قد تؤدي إلى تأخر الطلاب دراسياً، وللأسف لم تفي مديرية التربية الحرة بتأمين الكتب، وفي السنة الماضية كانت قد قدمت كماً كبيراً من الكتب، لكن أتت بوقت متأخر في منتصف الفصل الأول أو بداية الفصل الثاني، ولم تأتي في بداية العام لكي نتمكن من تدارك المشاكل".

ويشكو معلم اللغة العربية للمرحلة الإعدادية "طارق النها" من عدم توفر الكتاب المدرسي ومن ورود أخطاء في كتب اللغة العربية، سواء أكان بمنهاج الإئتلاف أو النظام على حد سواء، عُدِّل البعض من هذه الأخطاء بشكل غير صحيح، بينما بقي البعض الأخر على حاله دون تصحيح.

وأشار معلم الصف الأول في المرحلة الابتدائية "فراس سليمان" إلى تضاعف أعداد الطلاب لهذا العام، مؤكداً أن عدد الطلاب في الصف الواحد قد يصل إلى ٥٠ طالباً، وهو ما يؤثر على استيعاب الطلاب وفهمهم، كما اشتكى من التقصير في توفير وتوزيع الكتب الجديدة التي لم يتم استكمالها حتى الآن، ففي الصف الأول قمنا بتسليم كتب مستخدمة وقديمة بشكل مؤقت بينما يتم تسليمنا الكتب من التربية الحرة، ونحن على دراية ما للكتب المستخدمة من أثر على نشاط الطالب وكسله، وذلك لاعتماده على الأجوبة الموجودة في الكتاب المستخدم".

طالبة الصف السابع "هاجر وليد كناص" قالت لزيتون: "المدرسة من حيث الكادر التعليمي والإعطاء جيدة، لكن مشكلة الوحيدة هي في نقص الكتب ككتابي مادتي الرياضيات واللغة العربية".

دور البيت الإدلبي والتجمعات السياسية في إدلب

بعد تحرير مدينة إدلب من حكم نظام الأسد، تشكلت في مدينة إدلب بعض الهيئات السياسية والتجمعات الثورية المدنية، كالبيت الإدلبي والتجمع الثوري السوري والهيئة السياسية في إدلب، والتي تتجلى أهدافها في نصرة الثورة السورية ومحاربة النظام وسط تشجيع شعبي كبير لبعضها، كالبيت الإدلبي الذي يتمتع بشعبية كبيرة في إدلب بسبب الخدمات التي قدمها للمدينة وأبنائها.

محمد المحمود

البيت الإدلبي

هيئة مدنية شعبية مستقلة ذات صفة إعتبارية ليس لها أي صبغة سياسية شُكلت في حزيران عام ٢٠١٦ من قبل بعض أبناء مدينة إدلب، ويعنى بخدمة مدينة إدلب وأبنائها، ويقدم المساعدة لأي جهد لصالح المدينة وأهلها، وتقوم بطرح المشاكل التي تواجه أبناء مدينة إدلب وتضع الحلول المناسبة لها، ويسعى لتصحيح الأخطاء الإدارية.

رئيس مجلس الإدارة في البيت الإدلبي «عبد اللطيف رحابي» قال لزيتون: «كان البيت الإدلبي عبارة فكرة من الناشطين من أبناء مدينة إدلب، وبعد تحرير المدينة جرت عدة اجتماعات ومناقشات لدراسة الوضع الراهن في المدينة، والتجاوزات التي كانت تحصل في المدينة، ونتيجةً لحملة القصف الهمجية التي شنّها النظام على المدينة عقب تحريرها، تم اقتراح فتح غرفة طوارئ في البيت الإدلبي لمساعدة المصابين وإخلاء الجرحى، وفتح باب التطوع في غرفة، وكان هناك إقبال من الأهالي على التطوع، وكان لدى القائمين على الفكرة رغبة بإجراء انتخابات لوضع مجلس إدارة للبيت الإدلبي، ولكن الوضع لم يكن يسمح بذلك بسبب القصفطف المستمر، وتم اختيار أشخاص جيدين وكفء، وتعيينهم كأعضاء في مجلس الإدارة، والمكون من رئيس مجلس إدارة ونائبه ورؤساء مكاتب خدمية».

وأضاف «رحابي»: «تم عقد عدة اجتماعات وجلسات من قبل المثقفين والجامعيين والأكاديميين وبعض الحقوقيين قبل تشكيل مجلس الإدارة، وتم خلال هذه الاجتماعات وضع نظام داخلي وهيكلية وأهداف للبيت الإدلبي، وينص النظام الداخلي على وجود رئيس مجلس ونائب له وأمين سر، وتحديد مهام كل منهم، بالإضافة إلى مكتب طبي ومكتب علاقات عامة ومكتب مالي ومكتب خدمات ومكتب تربية ومكتب دراسات».

وكانت هناك معاناة كبيرة في مدينة إدلب من انفلات أمني وتجاوزات وسرقات تحصل في المدينة، فضلاً عن الدوائر الخدمية التي لم تكن تعمل بشكل جيد، فكان الهدف الرئيسي من البيت الإدلبي هو تجميع أصوات أهالي وأبناء مدينة إدلب، والمطالبة بحقوقهم ضمن صوت واحد، ليصبح أقوى وليكون مسموعاً بشكل أكبر، وبعدها بدأ البيت الإدلبي بإقامة السهرات، وهي عبارة عن جلسات تتم فيها دعوة الأهالي والناشطين وأعضاء البيت الإدلبي، ويتم خلال هذه الجلسات طرح المشاكل والهموم التي تواجه مدينة إدلب وأبنائها، بحسب «الرحابي»، الذي أضاف:

«كانت مدينة إدلب آنذاك تعاني من حرمانها من الدعم وانقطاعه عنها بشكل كامل، وذلك بسبب عدم وجود مجلس محلي في المدينة، والمنظمات لا تقدم دعمها إلا عن طريق المجالس المحلية، فسعى البيت الإدلبي بجهود حثيثة عبر التواصل مع جميع الجهات من مجلس الأعيان ومنظمات المجتمع المدني لتشكيل مجلس محلي لمدينة إدلب، وتم تشكيل لجنة تواصلت مع مجلس شورى جيش الفتح وتم الإتفاق على مذكرة تفاهم جرى بموجبها وضع أسس لانتخاب مجلس مدينة ادلب وتحديد صلاحياته، وقام اللجنة بالتخطيط والتنسيق ووضع لجنة تحضيرية للانتخابات، وتم الإعلان عن الإنتخابات، وتقدم أكثر من ١٥٠٠ شخص للهيئة الناخبة لأعضاء مجلس المدينة، وتم انتخاب مجلس مدينة إدلب المؤلف من ٢٥ عضو من أصل ١٠٠ شخص مرشح في ١٧ كانون الثاني من العام الحالي، وفي اليوم الثاني من الانتخابات، وأثناء فرز الأصوات، تم استهداف المكان من قبل الطيران الحربي، واقتصرت الأضرار على الماديات».

وعن نشاطات البيت الإدلبي قال رئيس مجلس إدارة البيت الإدلبي: «قام البيت الإدلبي بعدة حملات تطوعية عمل خلالها على توزيع الخبز أو الألبسة وبعض السلل الغذائية والمساعدات التي تبرع بها أعضاء وأصدقاء البيت الإدلبي، كما عمل على توزيع الأضاحي في عيد الأضحى، والتي تم إرسال ثمنها من قبل بعض المغتربين، وشارك أفراد البيت الإدلبي بأنفسهم وبسياراتهم، للمساعدة بإخلاء جرحى القصف أثناء حملات النظام وروسيا على المدينة، بالإضافة إلى تنظيم البيت الإدلبي لعدة وقفات تضامنية، كالوقفة التضامنية أثناء حصار مدينة حلب وغيرها»، مؤكداً أنه لا توجد أي منظمة داعمة أو ممولة بشكل رئيسي لأعمال البيت الإدلبي، وإنما يقتصر دعمه على الدعم الذي يقدمه أفراد البيت الإدلبي للبيت ذاته.

وبعد ازدياد حالة الفلتان الأمني في مدينة إدلب، تقدم البيت الإدلبي بطلب للقوة التنفيذية لتعيين ٥٠ متطوعاً لديه كحرس للمدينة، واجتمع أعضاء البيت الإدلبي مع عدة مندوبين من القوة التنفيذية، وتم رفض الطلب في بداية الأمر، إلا أنه وبعد إصرار البيت الإدلبي على المشاركة في حماية أحياء المدينة وأسواقها، وتدهور الحالة الأمنية في مدينة إدلب، وافقت القوة الأمنية على الطلب، وتسلم حرس البيت الإدلبي القطاع الأكبر في المدينة من منطقة جامع الحسين وحتى منطقة دوار الكستناء بالإضافة للسوق، وقام البيت الإدلبي بتسيير دورياته وعناصره ونصب حواجز طيارة أثناء ساعات الليل، وتمكن عناصر الحرس التابعين للبيت الإدلبي بإلقاء القبض على عدة لصوص وأشخاص مفسدين، بالإضافة لإلقائهم القبض على زارعي العبوات الناسفة، وتسليمهم للقوة التنفيذية التي تحيلهم للقضاء المختص في المدينة، بحسب رئيس مجلس إدارة البيت الإدلبي.

الهيئة السياسية في إدلب

في الرابع والعشرين من تشرين الثاني من عام ٢٠١٦، وبعد عام من العمل، تم الإعلان عن تشكيل هيئة ذات صبغة سياسية، تمثل محافظة إدلب، وذلك نتيجةً للظروف التي مرت بها الثورة السورية، وتخاذل المجتمع الدولي عن القيام بواجباته والتزاماته، وضعف الأداء السياسي وغياب تمثيله الحقيقي في الداخل، وتكليف رضوان الأطرش رئيساً في دورته الأولى، بحسب البيان الأولي الذي صدر عن الهيئة آنذاك.

عضو الهيئة السياسية في محافظة إدلب «رضوان الأطرش» قال لزيتون: «في ٢٤ تشرين الثاني من عام ٢٠١٦، عُقد اجتماع في منطقة حارم، تم خلاله انتخاب الهيئة السياسية في محافظة إدلب، بعد أن تم اختيار أعضاء الأمانة العامة على مستوى المحافظة من النشطاء الثوريين، مع الأخذ بعين الاعتبار المعيار السكاني، بحيث يكون لكل منطقة في إدلب عدد من الأصوات يتناسب مع الحجم السكاني فيها، فعلى سبيل المثال مثّل مدينة خان شيخون عشرة أعضاء، بينما مثّل مدينة إدلب ٣٠ عضواً من أعضاء الأمانة العامة للهيئة، وكان الهدف من تشكيل الهيئة السياسية تمثيل محافظة إدلب سياسياً في المحافل الداخلية والخارجية، ونقل صوت الثورة السورية بأمانة».

وسائل الهيئة السياسية في محافظة إدلب تتطجلى بإصدار البيانات السياسية التي تترافق مع كل حدث سياسي، والذي يعتمد عليها العمل السياسي بشكل رئيسي

وأضاف «الأطرش»: «للهيئة السياسية في محافظة إدلب، نظام داخلي ناظم لجميع أعمالها، وموضح فيه أهداف الهيئة وبرنامجها، ومهام كل مكتب، ومهام

الأمانة العامة، والمهام التنفيذية التنظيمية، والعقوبات الإدارية وغيرها، ومن خلال هذه الهيئة استطعنا أن ننقل التجربة إلى باقي المحافظات، والآن لدينا هيئات سياسية في سوريا، شكلت الهيئة السياسية في إدلب نواة لهذه الهيئات».

وتتجلى وسائل تنفيذ أهداف الهيئة السياسية في محافظة إدلب بإصدار البيانات السياسية التي تترافق مع كل حدث سياسي، والذي يعتمد عليها العمل السياسي بشكل رئيسي، بالإضافة إلى الاجتماعات الدورية للمكتب التنفيذي للهيئة السياسية، ونقل صورة ما يجري في الداخل إلى الخارج، وما يجري في الخارج إلى الداخل، وبلورة الأحداث السياسية بكل شفافية ومصداقية، ومن أهم إنجازات الهيئة السياسية إطلاق سراح ٤٠٠ معتقل من سجون فصائل عفرين عبر عملية سياسية إنسانية قامت بها الهيئة، بالإضافة لخطاب وجهته الهيئة السياسية إلى فصائل الداخل لإطلاق سراح المعتقلين في سجونها، ومتابعتها لتشكيل جميع النقابات في محافظة إدلب، كما قامت الهيئة بمساعدة لجنة التحقيق الدولية حول موضوع مجزرة الكيماوي التي حدثت بمدينة خان شيخون في نيسان الماضي، وإثبات الجريمة على نظام الأسد، وكان للهيئة السياسية في محافظة إدلب حضور مميز في جميع الفعاليات في المحافظة، وفقاً لعضو الهيئة السياسية في محافظة إدلب.

وأكد عضو الهيئة السياسية في محافظة إدلب أنه لا يوجد للهيئة أي تمويل مالي، وأن دعمها ما يزال حتى هذه اللحظة ضمن الجهود والتبرعات الشخصية، مضيفاً: «وصلنا دعم مالي من أصدقاء الهيئة السياسية في دول المهجر، وهذا الدعم انقطع منذ مدة طويلة، والآن التمويل ذاتي من الأعضاء، أما فيما يخص الرؤية السياسية للهيئة السياسية فهي المحافظة على سوريا واحدة، جغرافياً وبشرياً، وعاصمتها دمشق، والعمل مع باقي المحافظات على تشكيل جسم سياسي داخلي، ينقل صوت الثورة بأمانة، وخارجياً نحن على تواصل مستمر مع هيئة التفاوض المتمسكة ببيان الرياض ١، ونحن أيضاً متمسكون به، ونرفض بقاء بشار الأسد في المرحلة الانتقالية واشتراكه في الانتخابات القادمة».

التجمع الثوري السوري

قبل عام من اليوم أُعلن عن تشكيل «التجمع الثوري السوري»، تحت هدف رئيس هو إسقاط كافة رموز الفساد والقمع والظلم والإرهاب على كامل الأراضي السورية.

رئيس التجمع الثوري السوري في مدينة إدلب «عثمان بدوي» قال لزيتون: «تم تشكيل التجمع الثوري السوري في ٢١ تشرين الأول من عام ٢٠١٦، عن طريق أمانة عامة، وتم انتخاب المجلس الثوري، وانتخاب رئيس المجلس، وتحديد المكاتب في التجمع، ويوجد لدى التجمع نظام داخلي جيد ومدروس، والأهداف الرئيسية للتجمع إسقاط كافة رموز الفساد والقمع والظلم والإرهاب على كامل الأراضي السورية، وعلى رأسها نظام بشار الأسد وأنظمته القمعية، وكل من يعمل على نهجه ومسيرته».

وأضاف «بدوي»: «يهدف التجمع من الناحية السياسية إلى الالتزام بدعم وحدة الكلمة، وجمع الصفوف، واحترام الحريات العامة والخاصة، وضمان الحقوق، بالإضافة لتحقيق عدالة انتقالية، تضمن المحاسبة ورد الحقوق ومحاسبة كل من أساء لشعبنا، كما يهدف اجتماعياً لبناء مجتمع وسطي، ومشهد ديني معتدل، وفضاء ثقافي أصيل ومتعدد، ونسيج اجتماعي متضامن وفاعل».

ونظراً لأهمية الدولة ومؤسساتها من حيث حاجتها المؤكدة للإصلاح، ومراجعة منظوماتها المختلفة، لكي تواكب سياق عهد الحرية والديمقراطية، كان للتجمع أهداف في مجال الإصلاح الإداري، تتمثل بكون المشاركة في الحكم هي خيار يقوم على دواعي تتعلق بالمصلحة العامة الوطنية، ضمن مقاربة إصلاحية تحمل هاجس التغيير، وتحقيق الأهداف الحضارية، وتحقيق حكومة رشيدة، ومقاومة الفساد وتسليم الأمور المدنية وإدارة المدن لفعاليات مدنية متخصصة ذات خبرة تدير شؤونها، وفقاً لرئيس التجمع الثوري السوري.

أما في مجال العلاقات الخارجية، فإن المعطيات الموضوعية للثورة، وتقلبات الوضع الإقليمي والدولي، تفرض على التجمع سياسة خارجية نشيطة، سواء بهدف تَجاوز التحديات والمخاطر، أو بهدف تأمين متطلبات الثورة وأهدافها والحيلولة دون سقوطها، فضلاً عن ضمان حضور فاعل ونشيط لممثلين ثوريين لما يتطلع له الشعب والحفاظ على حقوقه، كما يهدف التجمع على الصعيدين الإقليمي والدولي إلى بناء علاقات وثيقة مع أصدقاء الشعب السوري، ومع كل من يقف إلى جانبه، وفتح قنوات اتصال مع كل من يريد تخفيف معاناة السوريين، وتثبيت الاندماج الاستراتيجي الآمن إقليمياً ودولياً، بحسب «بدوي».

وعن الرؤية العامة للتجمع الثوري السوري أوضح رئيس التجمع أنها تنطلق من اعتماد مبادئ الثورة كأرضية جامعة، والإسهام في بناء سوريا الثورة دولة حرة آمنة ومتسامحة مستقلة ومتكاملة مع محيطها، تتشارك فيها كافة القوى الثورية والوطنية الحية في بناء مشروع للنهوض الشامل، القائم على قيم الحرية والعدل والعمل والشفافية والأمانة والتشاركية والتضامن والمسؤولية والمبادرة والإدارة الرشيدة، وتكون فيه التشاركية عنصراً حيوياً فاعلاً في مشاركة وازنة وناجعة وحكيمة في تدبير الشأن العام، مضيفاً:

«يتجلى تميز التجمع في خصائص مشروعه الوطني الإصلاحي الحضاري، وفي مرجعيته الإسلامية الأصيلة والصحيحة والمستنيرة، وانفتاحها على جميع القوى والفعاليات في المجتمع، وانخراطها في سياسة خارجية قائمة على قيم الحق والسلم والتعاون بين الأمم والثقافات، وضمان حقوق الإنسان، واحترام حق الشعوب في استقلالها وتقرير مصيرها، وسيكون العمل السياسي في المرحلة القادمة أهم من العمل العسكري الحالي، وعلينا أن لا نعيد الفصائلية والتشرذم، طبعا مع إيماننا أن الحق في العمل والانتماء للجميع، وأن نضع يدنا مع كل من ينهج نهجنا في العمل الثوري».

التجمع الثوري السوري في سراقب

عضو التجمع الثوري السوري حسين أمارة

تم تشكيله قبل نحو ثلاث سنوات، من قبل عدد من الناشطين، ويهدف «التجمع الثوري السوري في مدينة سراقب»، إلى بناء مجتمع مدني يقوم على أساس المواطنة.

عضو التجمع الثوري السوري في سراقب «حسين أمارة» قال لزيتون: «تم تشكيل التجمع قبل ثلاث سنوات تقريباً، وجاء تشكيله عبارة عن فكرة من عدة نشطاء سياسيين في المدينة، طالبوا بتشكيل هيكلية سياسية إدارية في سراقب، وعُقد اجتماع حينها وتم فيه إجراء الانتخابات، وكان هدف التجمع الأول هو تجميع الشباب المقتنع بالدولة الوطنية الديمقراطية التعددية، واستقطاب أكبر عدد ممكن منهم، وكانت مخططات التجمع أن ينشط الشباب ضمن التجمع في مدينة سراقب، ومن ثم في مدينة إدلب، ليتوسع بعدها نشاط التجمع على مستوى القطر، كما يهدف التجمع إلى إعادة الثورة لمسارها الذي خرجت به، وهو المطالبة بالحرية، والذي حادت عنه بعد تدخل الأطراف السياسية الدينية».

وأضاف «أمارة»: «تتألف الهيكلية التنظيمية للتجمع من الهيئة التأسيسية، والتي تنتخب أعضاء المكتب السياسي، الذي يضم القيادة العامة للتجمع، والبالغ عددهم سبعة أعضاء، ومنذ تشكيل التجمع تقرر عدم أخذ أي دعم من أي جهة أو منظمة، والاكتفاء بالاشتراكات التي يدفعها أعضاء التجمع، وهي عبارة عن مبلغ ٥٠٠ ليرة سورية عن كل عضو أو منتسب للتجمع، بالإضافة للمساهمة بمصروف الاجتماع من قبل الشباب المنتسبين في أوقات عقد الاجتماعات».

وقام التجمع في بداياته بالعديد من النشاطات، كحملات التنظيف لجدران مدينة سراقب وشوراعها، وكان هدف تلك الحملات والنشاطات هو تشجيع السكان والأهالي في سراقب للقيام بالعمل الجماعي، وتوعيتهم بأهميته وضرورته لتطور الثورة وازدهارها، ومدى فعالية العمل الجماعي لتحقيق مطالب الثورة، وكانت هذه الحملات تحت إشراف المكتب السياسي في التجمع، وفقاً لعضو التجمع الثوري السوري في سراقب.

وعن دور العمل السياسي في الفترة الحالية قال «أمارة»:

«في الفترة الأخيرة فقدنا كمعارضة القرار السياسي، والكلام ذاته ينطبق على النظام، فالقرار السياسي الآن بيد الدول الإقليمية، والدول العالمية كروسيا وأمريكا، ونلاحظ أن ما يحصل في الفترة الأخيرة ليس للسوريين لا كمعارضة ولا كنظام أي يد فيه، وما يهمنا كمعارضة أن نستعيد قرارنا في المرحلة الأولى، وطريقة استعادة القرار لا تكون إلا عبر تشكيل تجمع سياسي كبير يشمل كافة الأراضي السورية المحرر».

تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما

تحت هدف المساهمة في إسقاط النظام، والدفاع عن الحريات العامة، ورعاية مصالح المحامين، قام عدد من المحامين في المنطقة بتشكيل «تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما».

مدير المكتب الإعلامي في تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما المحامي «أحمد باكير» تحدث لزيتون عن تشكيل التجمع وأسبابه وآلية التشكيل قائلاً: «تم إنشاء تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما قبل ما يقارب الثلاث سنوات، جراء الفراغ الحاصل نتيجة سقوط نقابة المحامين، فاجتمعنا كمجموعة من المحامين وقمنا بتشكيل هيئة تحضيرية لإنشاء تجمع للمحامين يمثلهم، وقامت اللجنة التحضيرية بدعوة جميع محامي منطقتي سراقب وأبو الظهور، وبعد ذلك تم انتخاب مجلس الإدارة، وكان الهدف من تشكيل التجمع هو الدفاع عن حقوق المحامين، ووضع آلية عمل معينة للمحامين، والدفاع عن الحريات والحقوق العامة».

وأضاف «باكير»: «يملك التجمع نظام داخلي، وهيكلية محددة تتألف من الهيئة العامة للتجمع، والتي تمثل كافة المحامين، إضافة إلى مجلس الإدارة المؤلف من خمسة أعضاء، رئيس المجلس وأمين السر، ومدير المكتب الإعلامي، ومدير المكتب المالي، ومدير المكتب التنظيمي، أما تمويل التجمع فهو تمويل ذاتي عن طريق جهود ذاتية من أفراد التجمع، ولا يوجد أي جهة تقوم بدعمه».

وعن نشاطات تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما، قال مدير المكتب الإعلامي في التجمع: «تم تشكيل لجنة ضمن التجمع مختصة بالمعتقلين، مسؤولة عن شؤون المعتقلين وتوثيق أسمائهم بشكل دقيق، وقام التجمع بمحاورة بعض الفصائل وإطلاق سراح بعض المعتقلين لدى تلك الفصائل، وفي الفترة الأخيرة كان التجمع يعمل على تنظيم وكالات لعمل المحامين، ولكنه توقف عن ذلك بعد سيطرة هيئة تحرير الشام على محافظة إدلب».

وأضاف «باكير»: «يعمل التجمع على متابعة أي نشاط يحدث في مدينة سراقب، ودائماً ما يكون له دور فيه، ومثال ذلك انتخابات رئاسة المجلس المحلي لمدينة سراقب وريفها، إلا أن التجمع لم يتخذ حتى الآن أي موقف تجاه الوضع السياسي في الشمال السوري».

«ياسر سماق» من أهالي مدينة سراقب قال لزيتون: «تجمع محامي سراقب وأبو الظهور وريفيهما يقوم بتقديم خدمات ممتازة في مدينة سراقب، فهو ينوب عن المحكمة، وقام بالاحتفاظ بالمستندات والوثائق التي كانت في المحكمة سابقاً، وكان أعضاؤه يقدمون خدمة الوكالات، والتي توقفت عند سيطرة تحرير الشام على محافظة إدلب».

وأضاف «سماق»: «الأحزاب السياسية في سراقب بحالة سيئة حالياً، وهذه الحالة بدأت منذ سيطرت هيئة تحرير الشام على المحافظة».

وقال «عبد الكريم بدري» من أهالي مدينة سراقب لزيتون: «العمل السياسي والواقع السياسي في الشمال السوري عموماً مدمر بشكل كامل، بسبب تدخل الفصائل العسكرية المسيطرة بالأمور المدنية، والغاية من تدخلها هو كسب المال، كذلك الحال بالنسبة للتجمعات السياسية في سراقب، والتي كانت ممتازة حتى فترة ما قبل سيطرة هيئة تحرير الشام، ولكنها بعد سيطرة الهيئة شهدت ضعفاً كبيراً، والآن نحن بحاجة لليد الخارجية، للتخلص من الضغوطات التي تمارسها هيئة تحرير الشام على الأهالي».

رأي الشارع في العمل السياسي والتجمعات السياسية

«مهند العبد الله» من أهالي مدينة إدلب قال لزيتون: «برأيي أن الحل السياسي هو الحل الأنسب للثورة السورية، شريطة أن لا يكون هناك أي وجود لنظام الأسد في الحكم، ومن المؤكد أن أي تجمع أو هيئة سياسية، كالهيئة السياسية في محافظة إدلب، ستجني ثمارها، ولكن بالعمل الدؤوب والمتواصل في السياسة، وأنا أؤيدها».

وقال «رعد الخيزران» من أهالي مدينة إدلب لزيتون: «البيت الإدلبي تجمع ممتاز، يجمع آراء أبناء المدينة بكلمة واحدة، وقدم الكثير من الخدمات لمدينة إدلب وأبنائها، وكان أهمها سعيه وإشرافه على تشكيل المجلس المحلي لمدينة إدلب، الذي حسن من وضع المدينة كثيراً».

وقال «بشير الفاخورجي» من أهالي مدينة إدلب لزيتون: «منذ تحرير مدينة إدلب وحتى الآن، تشكلت الكثير من التجمعات والهيئات السياسية، وبرأيي لا يوجد معيار لهذه الهيئات أو التجمعات سوى الإنجازات التي تحققها، والخدمات التي تقدمها للمدنيين، كالبيت الإدلبي مثلاً، الذي يحظى بشعبية كبيرة لدى الأهالي، بسبب ما قدمه للمدينة من الخدمات الطوعية، كالحرس وتوزيع الأضاحي، وانتخابات مجلس المدينة، والمطالبة بحقوق أبناء المدينة، وغيرها من الخدمات التي قدمها البيت الإدلبي للأهالي والمدينة».

من اجتماعات الهيئة السياسية في إدلب

أحمد على أبواب الوزارة

أحمد فرج

جدران سراقب - زيتون

نهم وشره، مع مسحة من السخرية والتهكم والشر، لم يسلم أحد ممن حوله منها، متكرش وحاد الطباع، مع قدرة عالية على تطويع ما صعب على الآخرين من تبرير المواقف وإعطائها بعداً ضرورياً إن لم يكن إنسانياً ونبيلاً.

يستلقي أحمد على جانبه الأيمن وهو يخوض معركتين معاً، أولهما على جبهة الطعام، يخوضها كانغماسي قاتل تصل وحشيتها لما صنفته شرائع الغاب إلى الإبادة الجماعية، وثانيهما في إقناع الحضور بمدى خطورة معارضته وما يرمي إلى تحقيقه من مهام تضمن له سلطة أكبر.

شظايا الطعام المتطايرة من فمه في ميدان معركتيه والتي تطال محدثيه، يمارسها كإحدى وسائل الضغط عليهم، إذ كلما زادت مقاومتهم في الامتثال وقبول رأيه، كلما زاد حجم الإصابات، مع بعض التلميحات بوعيد مبطن في استعمال ما يمكن لجهته المتطرفة من فعله في حال الرفض، لكنه ليضع آخر لمساته في الإجهاز على فريسته، يعود بسرعة إلى طريقة الجزرة في الوعود بما سينالونه من جوائز ومكافآت جراء انصياعهم.

لذة الطعام لدى أحمد ليس لها وقت مخصص، فكل ساعات النهار والليل متاحة لممارسة هذه اللذة، لكن أفضلها لديه هي تلك التي يخلو بها إلى نفسه، حيث لا يعكر صفو انفراده بعشقه شيء، لا سيما في الساعات المتأخرة من الليل، أو في ساعات انصراف الناس عنه، حتى أضحى استيقاظه من عمق النوم لتناول ما تيسر عادة محببة لا يسعى إلى تغييرها.

كميات الطعام الكبيرة التي يلتهمها أحمد تنعكس بشكل غريب على نشاطه اليومي، إذ تتحول تلك الكميات إلى قدرة هائلة للحركة والكلام والعدوانية، ويقر معظم معارفه بفرادته في نشاطه وحركته التي لا تتفق مع كتلته اللحمية، ولا ينسى أثناء صخبه النشط أن ينتزع بعض الدعوات من ضحاياه، لوليمة غداء أو عشاء، إن لم يكن اليوم فلا بأس بالغد.

لصوته وقع الصخور وتكسرها، غاشم حتى ولو في ضجيج سوق، فيه بحة عناد ولؤم، ونبرة توبيخ وذل، فيه مكابرة ونفاق، وشيء من الاحتقار والهوان بآن معاً.

في رد قاس حول نهمه وجهه له أحد أصدقائه المقربين لم يجرؤ على إضافة القسوة في انتقاده قال أحمد: «من منا ليس نهماً، ومن منا ليس مخلصاً في نهمه»، وفي حمى دفاعه عن نفسه أثبت أن النهم هي ميل طبيعي في كل إنسان، الفرق الوحيد هو في موضوع النهم، فالبعض بحسب أحمد نهم للمال، وآخرين نهمين للجنس، وهناك أنواع قد لا نصدق وجودها لدى البعض، وأبدى بفضل منطقه المهاجم أن أظرف أنواعها هي للطعام، ملمحاً إلى طيبة الأكولين وسماحة قلبهم.

بقفزات واثقة انتقل أحمد من منصب إلى آخر، حاملاً رسالته معه، معتزاً بخدمة أبناء بلده وبحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه، معتبراً أنها ليست تكريما بقدر ما هي تكليف، «تكليف» هذه المفردة التي دأب على استعمالها لارتباطها بتكليف عاهد به نفسه على استمرار وضمان استدامة تمتيعها باللذائذ.

أحمد الذي نادى بكل الأهداف لم يؤمن يوما بشيء، وتجنيد نفسه لخدمة المجموعات المسيطرة لم يكن يوما لما نادت به تلك المجموعات، كان يدرك ببساطة أنها الطريقة الوحيدة للسعادة التي يريدها، فبعد تحديد الهدف الذي يسعى إليه، يحدد الوسيلة، كما يضع الأسلوب، ولا ينسى المؤثرات، لينطلق بعدها بهمة شرسة لتنفيذها.

بضمير حي أوقع بخصومه لدى أولياء الأمر، وبسيفهم أقصى منافسيه، انتصر على الصادقين والشجعان بعناده وقدرته التي لا تضاهى على الإصرار، ومن ثقب صغير في السلطة تسلل منه، استطاع أحمد أن يوسعه ويؤسس بمرونته وقسوته ونشاطه حيزاً واسعاً من النفوذ، متجاوزاً ممن كانوا يمنون عليه ببعض الصلاحيات.

علماني قديم، وصديق سابق للشيوعيين، متطرف أصيل وإسلامي ملتزم، لديه من الذكريات عن مغامراته النسائية وحانات الخمر، كماً لا يقل عما يمتلكه من ذكريات التقوى والجهاد، بقعة السواد في جبينه اليوم قد تزول لصالح أغنية لفيروز غداً، وشطراً من قصيدة لمحمود درويش قد تستبدل في ذات اللحظة لحديث أحد الأئمة.

حين كان يتحدث عن الكرامة كان يسخر من نفسه، ويتذكر ذله ومسكنته أمام مدرائه، وحين يذكر الحرية التي مات من أجلها السوريين بحسب خطابه القوي، كان يشعر بالضيق من تلك الترهات التي لا تطعم شيئاً، كان مضطرا لذكر ما يكره، لا لإقناع الآخرين بل لممارسة سلطته واستباق الخصوم في رفض ما يقول.

لا يضاهي صخبه النهاري إلا شخيره في النوم، استجرار الحديد على الحديد، قشط الأظافر على المعدن، صوت الزئير ممزوج بصوت البراكين، عذاب تام وتجبر مميت لسامعيه.

في آخر إنجازاته يقترب أحمد من الوزارة، لتتحقق أحلامه وتكبر موائده ويذل من استعصى عليه سابقا، مستمتعاً بنظرة الحسرة في عيون أعدائه الذين يعرفونه جيداً، وبصوته العالي المتنمر، وبمعركتيه، ما يزال أحمد ينادي بالحرية والكرامة وخدمة أبناء بلده.

حين مال القارب.. تمنيت هذا الغروب في بلدي

محمد بتش مسعود

إنترنت

كان القارب المتهالك يمخر عباب البحر، تهاجمنا الأمواج مرة وتدبر أخرى، يوم كامل ونحن على الماء البارد، القارب مكتظ وضيق، منذ إبحارنا لم نذق شيئاً، كان البرد والجوع يمزّقان الجميع، وكان منظر الغروب رائعاً تمنّيته لوكان في وطني من على شرفة منزلي.

وعندما خيّم الظلام ازدادت مواجعي و،تذكّرت قول الشاعر.»وليل أرخى عليّ سدوله بأنواع الهموم ليبتلي»، وتعالى بكاء طفل صغير جائع، «قطعة خبز ياجماعة»، قالت أمّه بنبرات قطّعت أوصالي.

عمّ سكوت ثقيل مميت القارب، حوقلتُ مرة، استغفرتُ مرّات، عبثًا كنتُ أبحثُ في جيوبي علّني أجد بعض الفتات، ولكن لم يكن معي سوى جسمي وروحي، لقد أنفقتُ كلّ ما أملك لعبور البحر، منّيت نفسي بأحلام وردية، «لقد تعطّل المحرك»، قالها صاحب القارب بغضب، وأشبع المحرك سبّاً وشتماً.

يا إلهي! المطر، تعالى الصّراخ والعويل، وهاجت الأمواج، لم أدر كيف حدث الأمر، كنتُ أسبح مُمْسكاً بحقيبتي، وبدأت أغيب عن وعيي، أحسست بيد تسحبني، وكانت الأضواء البيضاء تنير المكان، وعندما فتحت عيناي كان الصباح، وعرفت أنّ حرس السواحل أنقذوني ، لقد نجا ثلاثة منّا فقط، قيل لنا في مركز الإيواء: «ستعودون لأوطانكم»، تمنيتُ لو بقيتُ في وطني الجريح.

قال مرافقي: «اللّعنة على حكّامنا، وأفرغ مافي جعبته، تكلم وأطنب، لم يستطع السّكوت، أحسستُ بصداع شديد، كان العرق يغسلني، سمعت أحدهم يطلب الطبيب، الحقنة المؤلمة أيقظتني، وعندما كنتُ في الطائرة شدّني الحنين لرائحة تراب وطني، وتذكّرت الغروب من على شرفة منزلي، ما أجمله!.

تكسير المثال وقتل الأب

ياسمين جاني

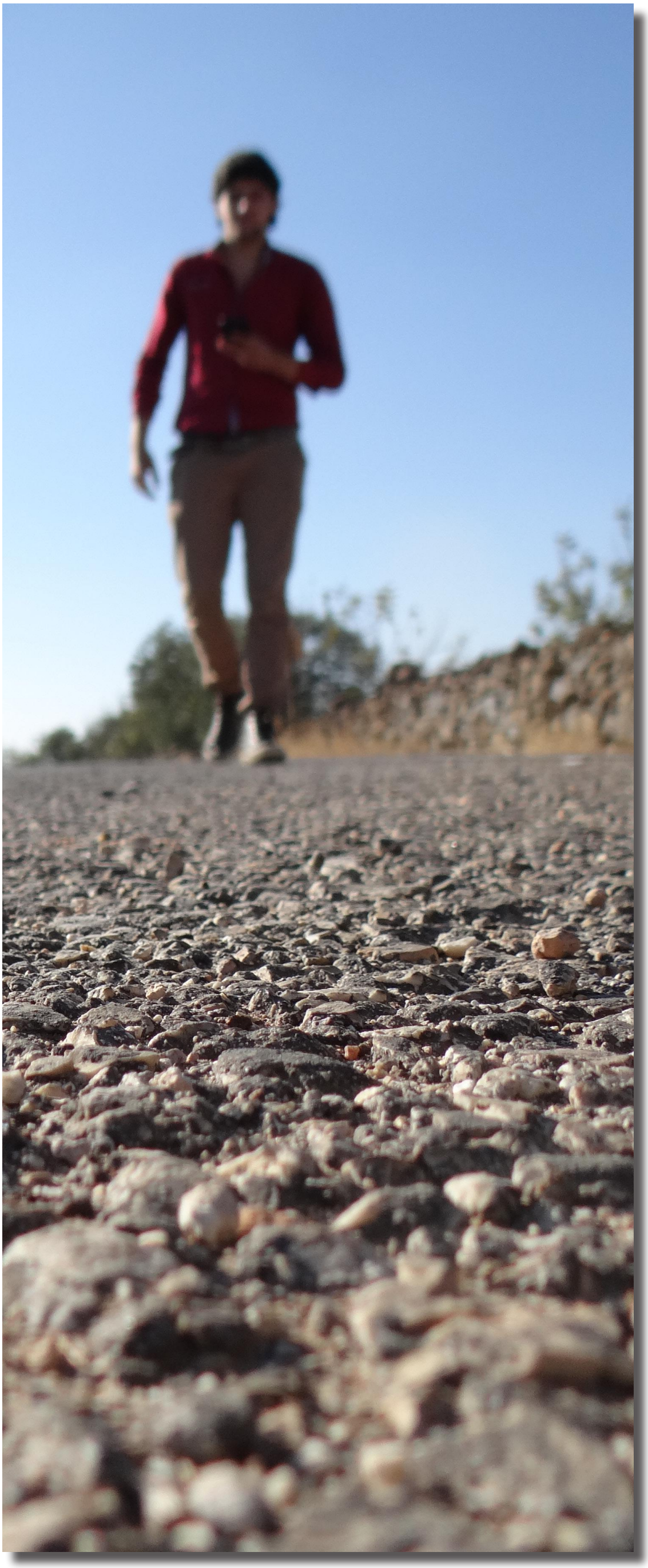

يتحدث «روبرتسون سميث» في كتابه «ديانة الساميين» عن وليمة الطوطم باعتبارها جزءا رئيسيا في الديانة الطوطمية، إذ يتم خلالها قتل الحيوان الطوطم الذي كان من قبل مقدساً، مرة كل عام، يقتل في مراسم خاصة على مـرأى مـن جميع أعضاء القبيلة، ويُلتهم، ثم يناح عليه بعد ذلك، ويعقب الحداد احتفال كبير.

والطوطمية هي إحدى المراحل التي مرت بها البشرية بحسب علماء التاريخ، جعلت من حيوان ما أو نبات أو ظاهرة طبيعية، أمرا مقدسا، يمنع على الفرد أو القبيلة المؤمنة به ملامسته أو صيده أو النطق حتى باسمه، وترتبط به روحيا وتعتبر نفسها متولدة عنه.

فـي ذات السياق يـحـاول رائـد التحليل النفسي «سيجموند فـرويـد» أن يفسر تلك الحالة البشرية، فيقول إن أب القبيلة كـان طاغية لا حـد لسلطاته، فقد استولى لنفسه على جميع النساء، وحيث أن أولاده كانوا غرماء خطرين عليه، فقد قتلهم أو نفاهم، بيد أن الأبناء تجمعوا ذات يوم وائتمروا على ان يقهروا أباهم ويغتالوه ثم يفترسوه، أباهم الذي كان لهم عدواً ومثلاً أعلى في نفس الوقت، وبعد أن تم لهم ما أرادوا، دبَّ الخلاف بينهم، فعجزوا عن الاضطلاع بما ورثـوا، ولكنهم استطاعوا تحت تأثير الإخفاق والندم أن يصلحوا ذات بينهم، وينتظموا في قبيلة من الإخوة، مستعينين بقوانين الطوطمية التي تهدف إلـى تجنب تـكـرار مثل هذه الفعلة، وأجمعوا أمرهم على أن يتخلوا عن امتلاك النساء اللاتي من أجلهن اغتالوا أباهم، وكان عليهم بعدئذ أن يلتمسوا نساء غريبات، وما وليمة الطوطم غير إحياء ذكرى الفعلة الرهيبة، التي نبع منها شعور الإنسان بالذنب أو الخطيئة الأولى، وكانت مبدأ التنظيم الاجتماعي والقيود الأخلاقية في آن واحد.

وفي ذات كل منا مثال يحتذى، قد نصرِّح به أحيانا وأحيانا نتركه طي الكتمان، لأسباب أقلها خدش الرجولة ومشاعر الحسد التي تنتابنا تجاه الأشخاص الذين يعجبوننا، ومحاولتنا الدؤوبة في التقليل من أهمية إنجاز الأخرين رغم تقديرنا لهم، خوفا على مكانتنا من الدنو، ومن هنا يأتي دور ثقافتنا في الاعتراف بفضل الأخرين مع الإبقاء على احترامنا لأنفسنا.

ولعل حالة التخوين والنيل التي انتشرت في صفوف الأوسـاط المعارضة والنشطاء لا تبعد عن حديثنا هنا، فقد جـرى الميل العام على استنكار الفعل، وأياً كـان هـذا الفعل، لا بد من أن تطاله سخرية مجانية أو نبش لعيوب، ما دفع بالكثيرين إلى عـدم الانـخـراط فـي العمل أو الفعل، وفضلوا الاعتكاف على المخاطرة بمواجهة تيار وصل في تأثيره لتحريك الشارع والجمهور.

ونقطة البداية في الابتعاد عن قتل الأب هو في الحد من إيماننا على صحة مواقفنا بالمطلق، وإعـطـائـهـا احـتـمـالـيـة الخطأ كما إعطاء خصومنا احتمالية الـصـواب، وذلـك قـبـل اتـخـاذ المواقف الرافضة أو المتهكمة، ولطالما ندمنا على سرعة ردودنا وتسرعنا فـي إطـلاق الأحكام المسبقة، ليتكشف لنا فيما بعد مدى حماقتنا وظلمنا للآخرين.

إن فكرة تكسير النماذج المتبعة للوصول إلى حالة النموذج هي فكرة راودتـنـا جميعاً أملاً في البروز دون تعب أو جهد مبذول مـنـا، فـي أمـل سـاذج وتفكير ضحل، وذلك جراء كسلنا والميل إلى الراحة في مجتمعاتنا التي اتكأت على الأب، لتنتبه فيما بعد إلـى الـدرك السحيق الذي وصلت إليه ثم لتحاول التأثر منه واغتنام ما لديه.

من هنا يستأثر الموتى بالمديح، ليس إكراما لأمواتنا، بل بسبب عـدم الـخـطـر فـي تحويلهم لمثال، كما ترتفع أثمان اللوحات للفنانين الراحلين أو الأدباء بعد موتهم، وكم من مبدع مات جوعا لتباع بعد موته أعماله بالملايين، ورغم وعينا لما نحن فيه إلا أننا نصر على استبعاد الأحياء من التكريم، ورغم معرفتنا للحقيقة إلا أن جبننا يغلبنا ويعود بنا إلى القبيلة.

العمل هو الـمـرادف الحضاري للحسد، والذي يمكننا من إدراك مكانتنا التي نستحق وإعطاء المكانة المناسبة لهم، وهم سيعترفون بنا حين نعترف بهم والعكس صحيح، والاعـتـراف ببعضنا هو التكامل وتتويج الجهد المبذول فيما النكران هو العبث بالجدوى وذهابها سدى.

ومن الإفراط في عصبية العرب، ما حـدَّث به أحدهم عن قراءة أشعار أبي تمام لأحد المشايخ الكارهين له قائلاً:
قرأت أرجوزة أبي تمام على أنها لبعض شعراء هذيل:
وعاذِلٍ عَذَلْتُهُ في عَذْلِهِ ... فَظَنَّ أَنِّي جَاهِلٌ مِن جَهْلِهِ
حتى أتممتها، فقال: اكتب لي هـذه، فكتبتها لـه، ثـم قلت: أحسنة هـي؟ قـال: مـا سمعت بأحسن منها! قلت: إنها لأبي تمام فقال: خرق خرق!، أي مزق مزق.

SNP
زيتون عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع